جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د تخصص اقتصاد كمي

الموسومة بـ:

أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في بالجزائر

دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)

إعداد الطالبتين :

- شيكر حليمة
- شيخي حفيظة

إشراف الأستاذ:

- الدكتور: هاشمي الطيب

أعضاء اللجنة المناقشة

- الدكتور: ..... لحول عبد القادر.....أستاذاً رئيساً
- الدكتور: ..... هاشمي الطيب.....أستاذاً مشرفاً
- الدكتور: ..... مهدي عمر.....أستاذا ممتحناً

السنة الجامعية: 2017-2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل وسلم على محمد وآل محمد

كلمة شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نحمده تعالى على نعمة العقل والعلم الذي يسر لنا الوصول إلى إنجاز هذا العمل البسيط ونسأله أن يسر لنا الوصول إلى درجات أعلى من أجل علم ننتفع به ويرزقها جنان الخلود إن شاء الله.

نتقدم بتشكراتنا الخاصة إلى جميع الأساتذة دون الإستثناء من بداية الطور الإبتدائي إلى غاية تخرجنا إعتراف لما قدموه لنا من نصائح وتوجهات وتعليمات خلال كل هذه السنوات.

كما نتقدم بالشكر الخاص مرفقا بتقديراتنا وإحتراماتنا الخاصة للأستاذ المحترم "الهاشمي الطيب" والذي قام بالإشراف على هذا العمل ونصائح وتوجيهات التي قدمها لنا .

كما لا ننسى بشكرنا الخاص إلى الأستاذ الفاضل

"جدي العربي" والأستاذ "ستي سيد أحمد "

اللذان لم يبخلا علينا بتوجيهاتهم القيمة.

الإهداء

الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى . . . أما بعد . . .

أهدي ثمرة نجاحي هذا إلى: أعز وأغلى وأجمل حقيقة عرفها التاريخ .

إلى الشمعة التي كانت تحرق من أجل أن تضيء لي طريقي . . .

إلى من تعبت لأرتاح وصحت لأنال "أمي" وما أجملها من كلمة

واللسان يتشرف بنطقها ومن القلب المشاعر والأحاسيس تقال . . .

وتبقى كلمة أمي في قلبي أمي الحبيبة لا طالما أردت أن أوفيك بعضا

من حقك ولكنني أعلم بأن حقك أعظم مما أملك من كلام

وهدايا فاقبلي مني ما يقدمه لكي قلبي قبل يداي .

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة الحب إلى من كلت أنامله

ليقدم لي لحظة السعادة لينير طريق دربي أبي العزيز .

إلى أخي العزيز "محمد أمين وأخواتي: بسملة وسعدية" .

متمنية لهم كل النجاح والتوفيق .

إلى كل صديقاتي المشوار الدراسي .

إلى كل من ساعدني لانجاز هذا العمل .

حليمة

الإهداء

إلى من سقتني منبع الحب والحنان أملا يعيش معي، وإلى من عشت راكعة لحنانها

من عشت أنصت إلى خفقان قلبها رجاءا في رضاها وإلى من تألمت لآلامي

وأسعدتها أفراحي، إلى رونق حياتي وقرة حياتي، إلى من سهرت الليالي كي أسمو

وأصل للعلالي إلى منبع العطف والحنان إلى أحلى وأغلى كلمة نطق بها لساني أمي. . .

ثم أمي. . . . . .ثم أمي. . . . . ثم أمي

إلى حبيب قلبي إلى مصدر فخري وفيض خاطري ورمز عزتي إلى أبي العزيز.

إلى أخوتي الأعزاء من وقفوا دائما معي: عبد الغاني، رمضان .

إلى أخواتي الحبيبات: جمعة، سمية، فاطمة.

وإلى زوجة أخي العزيزة وابنها: حفيظة، أيوب.

إلى أخواتي التي لم تنجبهم أمي: زينب، نور الهدى.

وإلى أروع وأجمل ذكرى عشتها في حياتي "أصدقاء دربي"

وعلى رأسهم "حليمة"، و"مباركة" و"فاطمة".

وإلى من ساندني في هذا العمل المتواضع "عبد الصمد".

حفيظة

العربية:

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر باستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط للفترة (1990-2016)، ولتحقيق لهدف الدراسة تم استعمال البرنامج الإحصائي SPSS استعانة ببعضا المتغيرات وتكمل في أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية (البطالة، التضخم والمديونية) حيث يعتبر الناتج الإجمالي ومؤشرات الاقتصادية كمتغيرات داخلية، أما أسعار النفط كمتغير خارجي من نفس الفترة وقد أظهرت النتائج انه هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي في حين وجود علاقة عكسية بين سعار البترول والمؤشرات الاقتصادية وهذا يعني وجود أثر لتغيرات لأسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2016

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، الناتج المحلي الإجمالي، المؤشرات الاقتصادية، طريقة الانحدار البسيط.

Abstrect:

Ce sujet a pour but d'étudier l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la croissance économique, le cas d'étude Algérie en utilisant la méthode de régression linéaire simple pour la période 1990-2016), et d'atteindre l'objectif de l'étude, puis utiliser l'utilisation du programme statistique SPSS des variables BADEA et compléter des prix du pétrole, le PIB et les indicateurs économiques (chômage, l'inflation et l'endettement) où est la production totale et les indicateurs économiques des variables internes alors que les prix du pétrole variable externe de la même période.

Les résultats ont montré qu'il y avait une corrélation positive entre les prix du pétrole et le PIB, alors qu'il existe une relation inverse entre les prix de l'amputation Et pour les indicateurs économiques et cela signifie avoir l'effet des variations des prix du pétrole sur la croissance économique Aldzair2016-1990.

Mots-clés: prix du petrol, PIB, indicateurs économiques, method de regression simple.

الفهرس المحتويات
البسملة
الشكر والتقدير
إهداء
إهداء
ملخص الدراسة
فهرس المحتويات
قائمة الأشكال والجداول
مقدمة:..... أ

الفصل الأول: أسعار البترول ومحدداته والنمو الاقتصادي
تمهيد:..... 6
المبحث الأول: ماهية أسعار البترول 7
المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه 7
1/- الأسعار المعلنة (The Posted Prices): 7
2/- الأسعار المتحققة (The Realized Prices):..... 7
3/- أسعار الإشارة (The Spot Prices): 8
4/- أسعار الكلفة الضريبية (The Tax-paid Cost Prices):..... 8
5/- الأسعار الآتية الفورية (The Spot Prices): 8
المطلب الثاني: تطورات أسعار البترول..... 9
1/- فترة التسعينات: 9
2/- الأزمة النفطية سنة 1998. 12
3/- تطور أسعار البترول خلال فترة 2000-2016..... 13
المطلب الثالث: محددات أسعار البترول في السوق العالمية للنفط. 16
1/- الأسواق العالمية للنفط (الأنواع والمميزات) 16
2/- الطلب البترولي ومحدداته:..... 19
المبحث الثاني: النمو الاقتصادية ونماذجه 24
المطلب الأول: النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاختلاف بينهما 24
1/- تعريف النمو الاقتصادية:..... 24
2/- مفهوم التنمية الاقتصادية:..... 25
3/- الفرق بين النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية: 26
المطلب الثاني: تكاليف وفوائد النمو الاقتصادية 27
1/- التكاليف البيئية والصحية: 27
2/- فوائد النمو الاقتصادية:..... 29

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادية..... 29
1/- نموذج هارولد ودومار:..... 29
2/- نموذج " solow":..... 33
3/- المعدل الحدي للإحلال ومرونة الإحلال:..... 44
4/- المعدل الحدي للإحلال الفني بين رأس المال والعمل:..... 45
5/- إدخال التقدم التقني:..... 46
خلاصة:..... 47

الفصل الثاني: استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر الفترة 1990-2016
تمهيد:..... 49
المبحث الأول: النمو الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول 50
المطلب الأول: قطاع المحروقات في الجزائر 50
1/- قطاع المحروقات في ظل المخططات التنموية خلال فترة(1963-1989)..... 50
2/- مكانة قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من 1990 إلى 2016: 58
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016..... 62
1/- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016..... 62
2/- أثر تغير أسعار البترول على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:..... 64
المطلب الثالث: دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وخلال الفترة 1990-2016..... 66
1/- أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي:..... 67
2/- أثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-2016..... 72
المبحث الثاني: استخدام النموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية..... 81
المطلب الأول: تعريف التغيرات. 81
1/- تقديم المتغيرات:..... 81
2/- تعريف المتغيرات 82
المطلب الثاني: إطار التطبيقي للدراسة..... 82
1/- رسم لوحة الانتشار 83
2/- مصفوفة الارتباط (corrélation matrix):..... 85
3/- اختبار الفرضيات وتفسير النتائج: 85
خلاصة:..... 94
خاتمة..... 96
قائمة المصادر والمراجع
قائمة الملاحق

1/- قائمة الجداول:

الجدول رقم **01:** تطور أسعار النفط خلال الفترة **1986- 2000** 10

الجدول رقم **02:** أنواع الاختلالات التي حدثت في السوق النفطية خلال الفترة **1950-2003.** 24

الجدول رقم **03:** يوضح الفرق بين النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية 27

الجدول رقم **05:** هيكل الاستثمارات في القطاع الصناعي **(1967-1969).** 52

الجدول رقم **06:** هيكل الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال الفترة **(1970-1973)** 53

الجدول رقم **07:** هيكل الاستثمارات المقررة لقطاع الصناعة **(1974- 1977)** 54

الجدول رقم **08:** هيكل الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة **(1980-1984)** 56

الجدول رقم **09:** الإعتمادات المالية لقطاع الصناعة خلال الفترة **(1985-1989)** 57

الجدول رقم **10:** تطور معدل النمو الاقتصادي الفترة **1990-2016** 62

الجدول رقم **11:** تطور سعر النفط الجزائري خلال الفترة **1990-2016** 64

الجدول رقم **12:** تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة **1990-2016** 67

الجدول رقم **13:** تطور معدل التضخم خلال الفترة **1990-2016.** 68

الجدول رقم **14:** تطور معدل البطالة خلال الفترة **1990-2016.** 70

الجدول رقم **15:** تطور الصادرات خلال فترة **1990-2016.** الوحدة: مليون دولار 73

الجدول رقم **16:** تطور الواردات خلال فترة **1990-2016** 75

الجدول رقم **17:** وضعية الميزان التجاري للفترة **1990-2016.** 77

الجدول رقم **18:** تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة **1990-2016** 79

الجدول رقم **19:** مصفوفة الارتباط الأصلية 85

الجدول رقم **20:** يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج 86

الجدول رقم **21 :** يوضح جدول تحليل التباين **(ANOVA)** 86

الجدول رقم **22:** يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول و معنوياتها. 87

الجدول رقم **23:** يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج 87

الجدول رقم **24:** يوضح جدول تحليل التباين **(ANOVA)** 88

الجدول رقم **25:** يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني و معنوياتها. 88

الجدول رقم **26:** يوضح القدرة (الدرجة)التفسيرية للنموذج 89

الجدول رقم **27:** يوضح جدول تحليل التباين **ANOVA** 90

الجدول رقم **28:** يوضح معالم نموذج الثالث ومعنوياتها 90

الجدول رقم **29:** القدرة التفسيرية للنموذج 91

الجدول رقم **30:** يوضح جدول تحليل التباين**ANOVA** 91

الجدول رقم **31:** يوضح معالم نموذج الرابع ومعنويا تها 92

2/- قائمة الأشكال:

الشكل رقم **01:** منحنى بياني يوضح تقلبات أسعار النفط وأهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة **1981- 1998**. **12**

الشكل رقم **02:** أعمدة بيانية توضح الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة **2000** (ألف برميل/يوم)..... **13**

الشكل رقم **03:** تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية..... **18**

الشكل رقم **04:** توزع الاحتياطي المؤكد من النفط الخام حسب المجموعات الدولية نهاية **2009 %**. **22**

الشكل رقم **05:** صدمة الاستثمار على كل من **k** و **y**..... **36**

الشكل رقم **06:** صدمة النمو السكاني **k** و **y**..... **36**

الشكل رقم **07:** منحنى الناتج المتساوي عند **cobb Douglas** **42**

الشكل رقم **08:** منحنى الإنتاج الفردي..... **43**

الشكل رقم **09:** تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة **1990-2016**..... **63**

الشكل رقم **10:** تطور سعر النفط خلال الفترة **1990-2016**. **65**

الشكل رقم **11:** تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة **1990-2016** **67**

الشكل رقم **12:** تطور معدل التضخم خلال الفترة **1990-2016**. **69**

الشكل رقم **13:** تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة **1990-2016**..... **71**

الشكل رقم **14:** تطور قيمة الصادرات خلال الفترة **1990-2016**..... **74**

الشكل رقم **15:** يوضح تطور الواردات خلال الفترة **1990-2016**. **76**

الشكل رقم **16:** تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة **1990-2016** **77**

الشكل رقم **17:** منحنى المديونية الخارجية خلال الفترة **1990-2016** **79**

الشكل رقم **18:** منحنى الانحدار الخاص بأثر **PP** على **GDP** **83**

الشكل رقم **19:** منحنى الانحدار الخاص بأثر **PP** البطالة، التضخم..... **83**

مقدمة

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن اطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخارطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى إن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

والجزائر من بين الدول التي تمتلك هذه الثروة، حيث كان اعتمادها على هده الثروة منذ الاستقلال من خلال مسيرتها التنموية ، وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية، وكان ذلك في ظل الاقتصاد المخطط الذي كانت تتبناه.

غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منتصف الثمانينات سنة 1986 وما بعدها من جهة ثانية، أدت بها إلى التحول الاقتصادي ودخولها في الاقتصاد الحر الذي تمثل في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني.

لقد تغير موقف الدولة الجزائرية بعد ذلك، وهي كغيرها من الدول ترى إلى أنه لابد من التعاطي الإيجابي مع التحولات الاقتصادية الدولية، وبات واضحا أن الجزائر تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية والخبرة التي توفرها الشركات العالمية بغية تنمية مواردها الاقتصادية. وعليه أظهرت دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط، وكشفت أنه مرهون بالتقلبات الدولية في أسعار البترول.

وقد سبق للجزائر أن عرفت أزمة اقتصادية سنة 1986 من خلال الانخفاض الكبير لأسعار ألبترول أدى إلى انهيار الاقتصاد الجزائري وحدوث أزمة مالية اقتصادية التي صاحبها انخفاض في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة فظهرت نتائجها على كل مؤشرات الاقتصادية بداية من عجز الميزانية العامة للدولة وصولا إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم.

وسنتطلق في دراستنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

♦ **ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؟**

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي؟
- هل للمؤشرات الاقتصادية أثر إيجابي على سعر البترول؟

فرضيات الدراسة:

- قطاع المحروقات في الجزائر هو الركيزة الأساسية واقتصاد الدولة الأول.
- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زادت أسعار النفط يزداد الناتج المحلي الإجمالي .
- يوجد أثر إيجابي لسعر البترول على المؤشرات الاقتصادية (البطالة والتضخم، المديونية).

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث عن الموضوع .
- محاولة فهم الاقتصاد الوطني في ظل التبعية لقطاع المحروقات.
- بحكم مجال التخصص محاولة إسقاط النموذج القياسي على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة وأهميتها :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية :

- محاولة إبراز أهم العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار البترول وذلك باستخدام مختلف المحددات في السوق النفط العالمي.
- تهدف هذه الدراسة أساسا إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية،كما تطمح إلى إبراز الأهمية التي يشكلها النفط في الاقتصادي الجزائري , وكذا الهدف إلى محاولة استخدام دراسة قياسية من أجل إبراز النتائج المتوصل إليها .

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعد من القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة:
- الاهتمام بهذا الموضوع جراء الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط في السنوات الأخيرة
- تبنى الخطط والتوجهات الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي

حدود الدراسة:

الإطار الزماني والمكاني: من خلال هذه الموضوع سنحاول دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة (1990-2016).

منهج البحث وأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة فإننا سوف نعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج وصفي، التحليلي، الوصفي من اجل تطرق إلى بعض المفاهيم وأدبيات للموضوع والمنهج التحليلي عن طريق استعمال الأدوات والبرامج الإحصائية .

أدوات الدراسة:

وتكمن في البرنامج الإحصائي SPSS بالإضافة الاستعانة ببعض الكتب والمراجع.

صعوبات البحث: من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه نذكر.

- ضيق الوقت.
- قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها.

الدارسات السابقة:

أولا: الدراسة الأولى

العمري علي تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2006) مذكرو لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر.

تملت دراسة في العلاقة القائمة أسعار النفط والنمو الاقتصادي وقد استخدم طريقة نماذج الانحدار الذاتي مع نموذج تصحيح الخطأ مستعينا بالمعطيات) أسعار النفط والناتج الحقيقي الخام والجباية البترولية (وبرنامج افيوز 4 وقد توصل إلى تأثير الجباية بأسعار النفط تأثير كبيرا بحيث إذا ارتفعت أسعار النفط ب 0,327 يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الخام بدولار واحد و أن علاقة السعر الخام مع الناتج علاقة طردية حيث بارتفاع السعر ب 0,016 يؤدي لارتفاع الناتج بدولار واحد.

ثانيا: الدراسة الثانية

حاج بن زيدان أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول الميناء دراسة قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر(1970-2010) وتم استخدام تحليل (دراسة حالة الجزائر) تحليل الإحصائي لقيم الناتج المحلي الخام باستخدام عدة مقاييس وصفية وهي البحث عن قيمة المركزية ومدى التشتت والبحث على تماثل التوزيع حول القيمة المتوسطة ودراسة معادلة التوزيع الإحصائي، وقد استخدم تحليل القياسي للناتج المحلي الخام وأسعار النفط، و ذلك اعتمادا على نموذج الانحدار الخطي متعدد (باستخدام برنامج Spss)، وقد تم التوصل إلى وجود ارتباط إيجابي بين قيم الناتج المحلي الإجمالي الخام وأسعار النفط حيث إن زيادة بوحدة واحدة من قيم أسعار النفط يرافقها زيادة لوغاريتم في الناتج المحلي الخام بمقدار 17,986 دولار.

تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسم الدراسة إلى فصل نظري وآخر تطبيقي يسبقهما مقدمة وفي آخرهما خاتمة، يليها قائمة الملاحق، وبعدها قائمة المصادر والمراجع..

ففي الفصل النظري والذي هو عبارة عن الفصل الأول بعنوان أسعار البترول ومحدداته والنمو الاقتصادي، والذي قسم إلى مبحثين يترأسهما تمهيد فقد تناول **مبحث الأول** ماهية أسعار البترول، أما ال**مبحث الثاني فكان تحت عنوان** النمو الاقتصادي ونماذجه، لنختم هذا الفص بخلاصة.

وفيما يخص الجانب التطبيقي والذي هو عبارة عن فصل ثاني كان بعنوان استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر من الفترة 1990-2016، حيث تم تقسيمه كذلك إلى مبحثين، فتناولنا في المبحث الأول معرفة النمو الاقتصادي الجزائري في ظل تغيرات أسعار البترول، كما تطرقنا في المبحث الثاني استخدام النموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية، ليختم هذا الفصل بخلاصة.

الفصل الأول
أسعار البترول ومحدداته والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان البترول في واقع الأمر الأساسي الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران لتقدم البشري في الماضي والحاضر، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار البترول تعتمد في جزء أساسي منها على عوامل العرض والطلب في السوق العالمية.

كما احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورات البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظرية الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم التقني.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: ماهية أسعار البترول.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ونماذجه.

المبحث الأول: ماهية أسعار البترول

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه

يعتبر سعر البترولي من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق نتناول في هذا المطلب تعريف سعر البترول وأنواعه.

أولا: مفهوم السعر البترولي

هو عبارة عن قيمة المادة أو السلع البترولية معبرا عنها بالنقود، ويتحدد السعر البترولي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأس المال المستثمر وحد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض والطلب.[1]

ثانيا: أنواع سعر البترول

أن التطرق إلى تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر البترول وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز له عن باقي الأنواع الأخرى.

1/- الأسعار المعلنة (The Posted Prices):

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرسي الأمريكية في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من آبارا مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير.[2]

2/- الأسعار المتحققة (The Realized Prices):

وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعار فعلية في السوق الآتية (الفورية) لنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها:

أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي أقل دائما من الأسعار المعلنة

---

[1] - العيد قريسي،**واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، ص 158.

[2] - جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر -**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، عدد التاسع المجلد الأول جوان، 2016، ص 4.

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية.

3/- أسعار الإشارة (The Spot Prices):

تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين – الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة – وقد طبقت الأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 28 تموز / يوليو 1965 وحددت أسعار الإشارة، بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلا حين اتفقت مع شركات النفط العاملة في أرضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم 1 يناير 1967، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.[1]

4/- أسعار الكلفة الضريبية (The Tax-paid Cost Prices):

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في الأسواق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال.[2]

وقد أنفقت الأساليب التي بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين، حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العالمية في أراضيها، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر الكلفة الضريبة = كلفة الإنتاج

حيث أن:

عائد الحكومة = الريع + ضريبة

5/- الأسعار الآتية الفورية (The Spot Prices):

السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية أو أنية.

---

[1] – د. حاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص 4.

[2] – خويلدات محمد مجاهد، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص 17.

لقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978، بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها)، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوذ بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه، لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى وفق حسومات معينة في السوق الآتية للنفط أو السوق الفورية، وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 بين (5%- 10%) من مجمل صادرات النفط العالمية، ثم تصاعدت نسبها خلال عام 1979 حيث أصبحت تتراوح بين (15% - 20%) من مجمل صادرات النفط العالمية، وتعتبر سوق روتردام أفضل مثال للسوق الآتية للنفط، وقد انضمت بعض دول الأوبك إلى الشركات التي تبيع النفط في السوق الآتية مثل: إيران، الكويت، قطر، فنزويلا، وأندونسيا[1].

المطلب الثاني: تطورات أسعار البترول.

عرفت أسعار البترول تطورات عديدة حيث أنها تغيرت مع تغير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية، كما أنها تأثرت بمختلف الأزمات التي مرت على السوق النفطية، وتاريخ أسعار البترول طويل وحافل منذ اكتشافه عام 1859 والآن فترة دراستنا تبدأ من فترة 1990 سنكتفي بتحليل تطور أسعار البترول بداية من هذه الفترة إلى غاية 2016.

1/- فترة التسعينات:

تعرضت السوق البترولية في بداية التسعينات لازمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية، ارتفعت الأسعار على أثرها في الأشهر الأولى للحرب فقط حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل قد بدأت رحلة الهبوط والتآكل، وشكل نظام النفط مقابل الغذاء الصادر عن الأمم المتحدة نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة مرة أخرى بانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن نيويورك وواشنطن ولاحقت في الأفق أزمة أمريكية متعددة الأبعاد على الوطن العربي[2]، كما سوف نتطرق إلى تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986 -2009.

أ/- الأزمة النفطية العكسية سنة 1986:

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن

[1]- خويلدات محمد مجاهد، مرجع سابق، ص 18.

[2]- د. حاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص 7.

الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائق أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

وبداية عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى[1].

الجدول رقم 01: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986- 2000

السنوات	السعر دولار لبرميل
1986	13.0
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1992	18.4
1994	15.5
1995	16.9
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008، مرجع

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار للفترة (1882-1885).

كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1882-1886 حيث بلغت 134 مليار دولار، وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها، وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

[1] - خويلدات محمد مجاهد، مرجع سابق، ص 19.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في:

***/- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك:**

في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يومي، ولكن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم.

***/- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط:**

بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط تجاوز 4 % سنة 1985 مما أثر على حصة أوبك في السوق النفطية بحوالي 10 مليون برميل يوميا[1].

***/- المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك:**

أدى ظهور دول جديدة منتجة للنفط وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية إلى تراجع نسبةسيطر ة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط ، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.

وقد كان من نتائج أزمة 186 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار سنة 1987 أي ما يعادل 43 % من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1980، وشهدت موازين المدفوعات العربية ارتفاعا لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

وعلى أثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة (1987- 1989) تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية العراقية) ثم الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلا ع الحرب سنة 1991، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).[2]

---

[1]- موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، سنة 2009-2010، ص 80.

[2]- موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، " دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، سنة 2009-2010، ص 80.

2/- الأزمة النفطية سنة 1998.

في بداية عام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص أثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق أسيا، وظهرت هذه الآثار بشكل أكثر وضوحا عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لم تعرفه حتى في أزمة 1986، حيث سجلت أسعار النفط الحقيقية بدولار 1973 قيمة 3.6 دولار للبرميل وبقيمة أسمية قدرت ب 12.3 دولارلبرميل سلة الأوبك.[1]

وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8 % عام 1998 وبداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل[2]، والشكل التالي يبين تقلبات أسعار النفط وأهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة 1981- 1998 .

الشكل رقم 01: منحنى بياني يوضح تقلبات أسعار النفط وأهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة 1981- 1998.

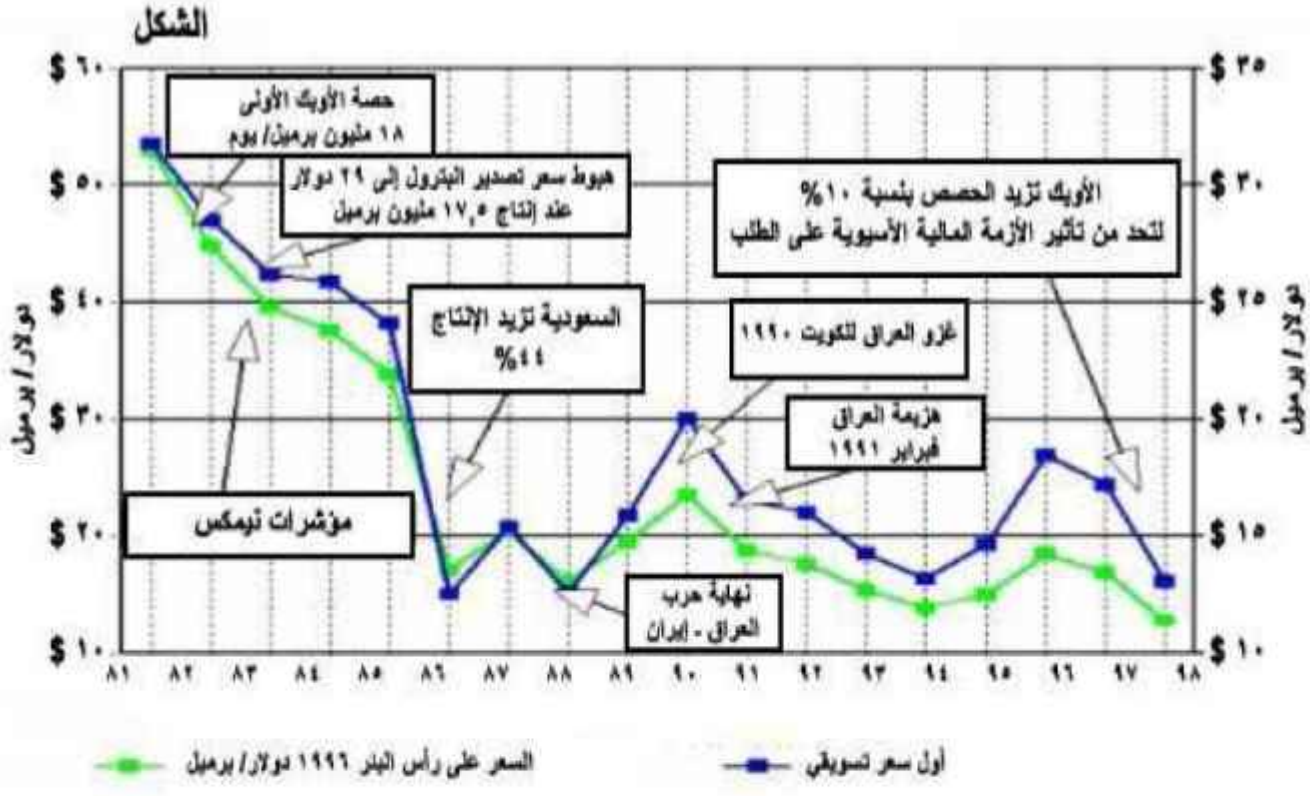

المصدر: www.moqatel.com.

[1] - موري سمية، مرجع سابق، ص 80

[2] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد 28 سنة 2001

3/- تطور أسعار البترول خلال فترة 2000-2016

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000، وذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة، والشكل (-) يوضح الزيادات الأربع في عام 2000 التي أقرتها الأوبك.

الشكل رقم 02: أعمدة بيانية توضح الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000 (ألف برميل/يوم)

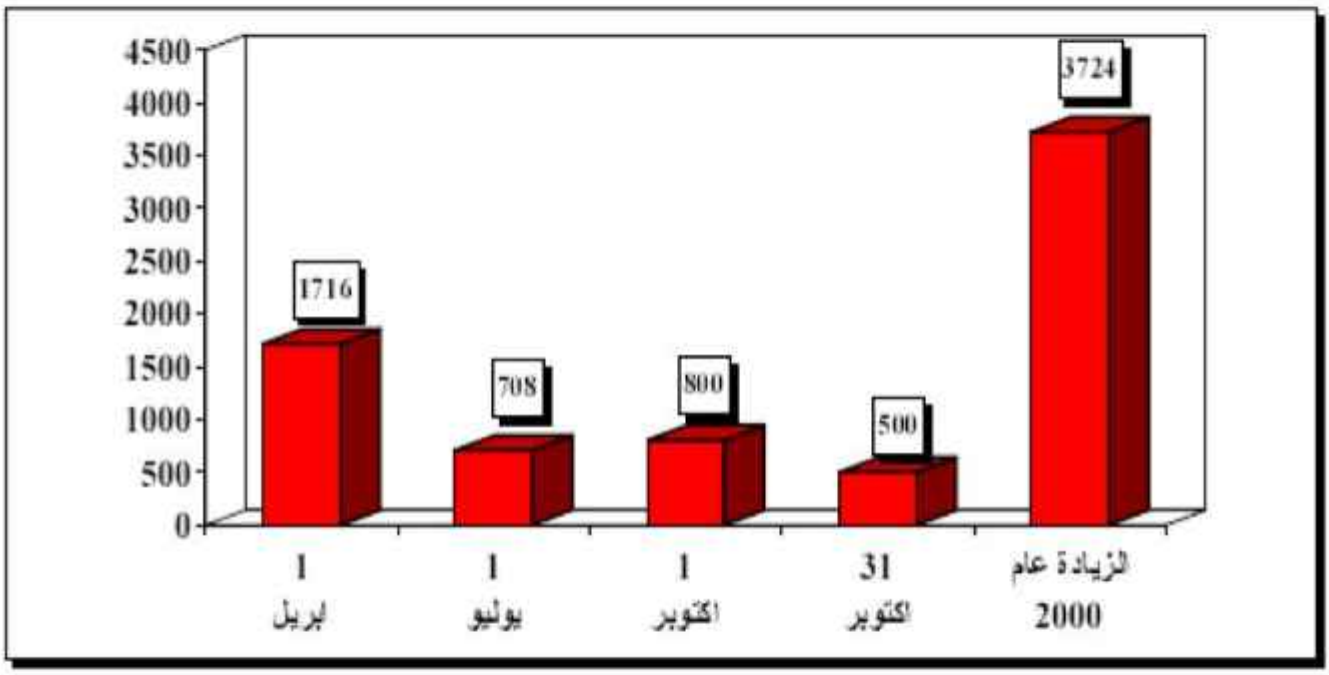

مصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 27 سنة 2000

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001[1].

وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام التزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.[2]

[1] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2001.

[2] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29 سنة 2002.

وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:[1]

- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.
- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذا ارتفع السعر من 28.2 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير عام 2004 وتحت ضغوط مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ثم اجتماع الأعضاء في بيروت بتاريخ 3 جوان 2004 واتخذ وإقرارا برفع سعر سقف الإنتاج بمقدار 2.5 مليون برميل في اليوم اعتبارا من الشهر المقبل، ثم جرى اجتماع استثنائي في 21 جويلية 2004، وتم الاتفاق على زيادة رفع الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم وهذا ما جعل الأوبك ترفع نسبتها في السوق العالمية إلى 36 %، ولكن هذا لم يؤثر إطلاقا على الأسعار التي وصلت يوم 28 جويلية 2004 إلى رقم قياسي بلغ 43 دولار للبرميل في بورصة نيويورك، وهو على مستوى وصلته منذ 21 عام، هذا راجع للانقطاعات المتكررة لنفط العراق، بسبب الهجمات المتزايدة على أنابيب النفط، والمشاكل التي أصابت شركة النفط الروسية العملاقة يوكوس، التي أعلنت عن وقف إنتاجها من النفط بسبب مشاكل مع المحاكم، التي تلزمها بدفع ملايير الدولارات كرسوم ضريبة، بالإضافة إلى الأعاصير التي ضربت شرق المكسيك، والاضطرابات التي في نيجيريا[2].

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4%، ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 % مقارنة بعام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة 84.3 مليون برميل يوميا.[3]

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006، وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات

[1] - التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة 2002-2003، ص 27.

[2] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2004.

[3] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2005.

وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل النمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة[1].

وشهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 وبلغت إمدادات دول الأوبك 85 مليون برميل يوميا[2].

وفي عام 2008 ارتفعت أسعار سلة خامات أوبك بمقدار 25 دولار للبرميل أي بنسبة 36.2% حيث وصل 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد بمعدلات أسرع لأسعار النفط[3].

واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008[4].

ليرتفع سنة 2010 إلى 77.38 دولار للبرميل حيث وصل إلى 107.46 خلال سنة 2001، وفي سنة و 2012 استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك متراوحة ضمن نطاق محدد ما بين حوالي 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وحقق المتوسط السنوي للسلة مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل مرتفعة بحدود 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2 % بالمقارنة مع عام 2012.[5]

تميزت أسعار النفط العالمية خلال عام 2013 بحالة من الاستقرار النسبي، برغم انخفاضها ولأول مرة منذ عام 2009 وإن كان بدرجة متواضعة، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق محدد ما بين 101 و 109 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 105.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 3.6 دولار للبرميل، ما يعادل انخفاض نسبة 3 % بالمقارنة مع عام 2012.[6]

ثم انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و

[1] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2006.
[2] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2007.
[3] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008.
[4] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2009.
[5] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2012.
[6] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2013.

107.9 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل ما يعادل انخفاض نسبة 9 % بالمقارنة مع عام 2013.[1]

استمرت في الانخفاض في عام 2015 لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تتراوح ما بين 33.6 و 62.2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5 % بالمقارنة مع عام 2014.[2]

أما سنة 2016 فقد سجلت انخفاض مفاجئ لأسعار البترول بلغت 37 دولار للبرميل يرجع هذا الانخفاض لمجموعة من الأسباب أهمها أن السعودية رفضت خفض الإنتاج، دخول حصة إيران الجديدة للسوق باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية وتراجع استهلاك الدول للبترول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاجها واستخدامها للغاز الصخري مما هيأها لأن تصبح دول مصدرة للغاز الصخري بعد أن كانت أكبر مستورد وبالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط.[3]

المطلب الثالث: محددات أسعار البترول في السوق العالمية للنفط.

1/- الأسواق العالمية للنفط (الأنواع والمميزات)

من المعلوم أن أسواق النفط تعتبر من أكثر الأسواق السلع الأساسية تقلبا بشكل عام، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط حالة كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلبه أوجه استخدامها، وعلى المدى الطويل في قطاعات رئيسية مثل: النقل المواصلات ومن جانب العرض أيضا يتطلب زيادة الطاقات الإنتاجية فترات زمنية طويلة، وتدفقات استثمارية عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة، منخفضة المخاطر ومضمونة العوائد، في حالة ضمان الطلب المستقبلي، حيث يترتب على ارتفاع الطاقة الإنتاجية الفائضة رفع للتكلفة وتدني لجدوى الاستثمار، وتؤدي هذه الأسباب إلى انخفاض مرونة العرض السعرية للنفط، مما يتسبب في تزايد درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات، ويساهم بشكل مباشر في تزايد حدة التقلبات في أسعار النفط[4] .

---

[1] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2014.

[2] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2015.

[3] - د. حاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص 10.

[4] - الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132 الكويت، 2010، ص: 23.

أ/- أنواع الأسواق العالمية للنفط: نميز بين نوعين من أسواق البترول:

***/- الأسواق الفورية للنفط:**

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (موقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القدم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الآجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.[1]

وفي منتصف الثمانينات أدى الاختلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

***/- الأسواق المستقبلة للنفط (الآجلة):**

عرفت الأسواق المستقبلية للنفط (الأسواق المستقبلة هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذا بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن وسنغافورة[2].

[1] - موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر**- مذكرة ماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، سنة 2009-2010، ص 90.

[2] - موري سمية، مرجع سابق، ص 92.

الشكل رقم 03: تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية.

الأسعار الفورية لخامات دبي وبرنت وغرب تكساس، 2007 (دولار لبرميل).

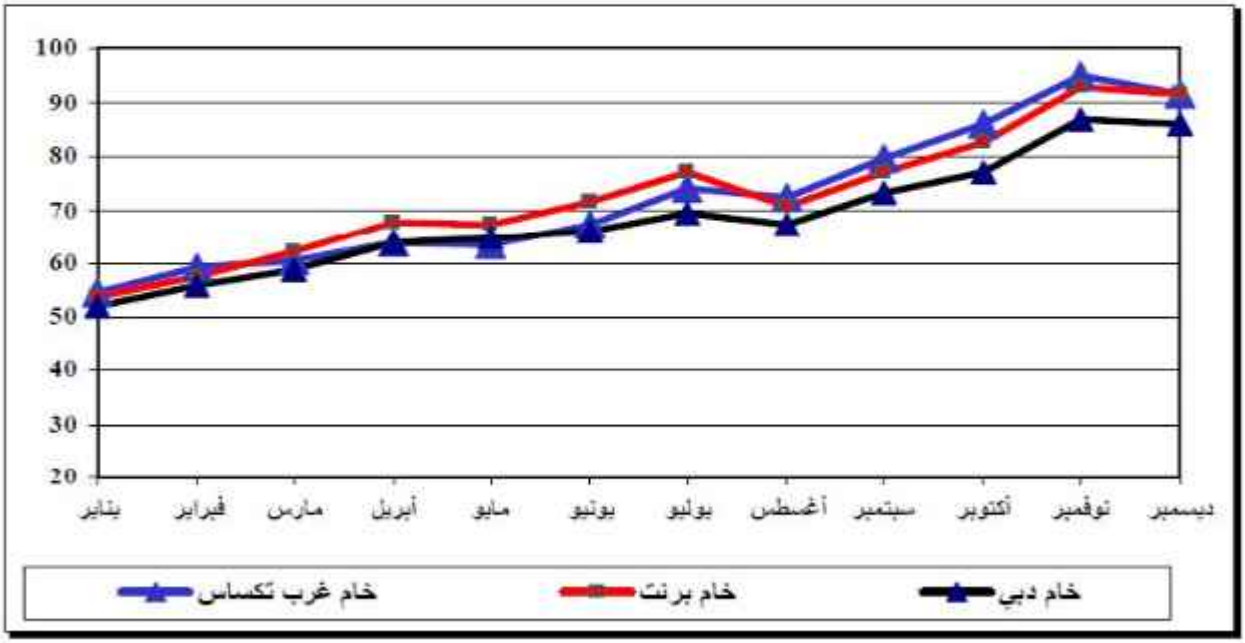

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2007 ، مرجع سابق.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم.

السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا[1].

ب/- مميزات الأسواق العالمية البترولية:

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي:

✸ **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال التعاون والإنماء الاقتصادية OCDE .

[1] - موري سحية، مرجع سابق، ص 93.

✸ **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا: ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

✸ **تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط، وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

✸ **أنها سوق أكثر تنافسية:** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

✸ **أنها سوق شفافة:** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار[1].

✸ **أنها سوق غير مستقرة:** يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في اقتصاد العالمي نظر للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة الأخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحا على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:

- انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات والتلاعب وغيرهما.
- إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دورا أكبرا من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

2/- الطلب البترولي ومحدداته:

أ/- مفهوم الطلب البترولي:

التعريف الأول: يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة المنعكسة في جانبها للكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية، محددة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات

[1] - موري سحية، مرجع سابق، ص 94.

الإنسانية سواء كانت الأعراض استهلاكية كالبنزين لتحريكالسيارات أو الكيروسين كالنفط الأبيض للإنارة والتدفئة ...الخ أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية.[1]

التعريف الثاني: عرفت الوكالة الدولية للطاقة IEA الطلب النفطي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة.[2]

ب/- محددات الطلب البترولي في سوق النفطية:

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المحددة لأسعار النفط ، فنلاحظ أن التوقعات التي تبنى لمعرفة لأسعار المستقبلة للنفط تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل، ومع فرض استبعاد حدوث انتفاضات سياسية أو عسكرية تؤدي إلى انخفاض إنتاج النفط، فيمكن القول إجمالا أن الطلب عليه في السوق الدولية يتوقف بصفة رئيسية على العوامل التالي:

- **النمو الاقتصادية:** يعد أهم عامل مؤثر في الطلب النفطي ويرتبط به ارتباطا وثيقا علاقة طردية، فبلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادية والاجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية، ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدود الجغرافية، والتي تزيد من طلبها على النفط، وهنالك أيضا الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الأسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط.[3]
- **المناخ:** يلعب المناخ دورا مهما في تحديد الطلب النفطي، فبرد الشتاء يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة للتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات النفطية كالبنزين، ويرفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة كل ذلك جعل الأوبك تحديد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.[4]
- **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادية بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد ، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة

---

[1] - بيطام رتبة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، سنة 2015/2014، ص 20.

[2] - العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (1970-2006)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008، ص 04.

[3] - العمري علي، مرجع سابق ، ص 05.

[4] - ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، ط1، 2005، ص 29.

المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل فقط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط ، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط .

وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها % 18 من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

- **السعر النفط الخام، وسعر السلع الأخرى:** يلعب سعر البترول وخاصة المشتقات النفطية دورا كبيرا في تحديد الطلب وهو يتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول الاتحاد الأوربي نحو 70%، وتؤثر سلبا في طلب المستهلك النهائي ومن ثم على المرونة السعرية وأما عن السلع البديلة فكما هو معروف أن أسعار هذه السلع يؤثر بطريقة عكسية في تزايد أو انخفاض الطلب على السلعة البترولية وهو ما تفسره المرونة التقاطعية.[1]
- **مفهوم العرض البترولي:** يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.[2]

ج/- محددات العرض البترولي في السوق النفطية:

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

- **الاحتياطي البترولي:** يتأثر العرض البترولي ارتفاعا وانخفاضا بالبيانات المنشورة عن مستوى المخزون والذي يجسد إمكانية توفر السلعة البترولية وعرضها اقتصاديا وبسهولة، فهي تشمل الكميات البترولية المكتشفة علميا والتي يمكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمستغلة والمستخدمة في عرض السلعة البترولية، حيث يكون التأثير والدور الأكبر والفعال للاحتياطي الثابت، أي أن هذا العرض مرن، حيث أن ضخامة كميات الاحتياطي البترولي الثابت تؤثر ايجابيا على إمكانية استمرار وتزايد الكميات المستخرجة وكذا المعروضة.[3]

وتعد الدول العربية النفطية الممول الأول للسوق النفطية بكميات كبيرة والمحدد الرئيسي لتغيرات العرض البترولي باعتبارها من أكبر المنتجين وكذا صاحبة أكبر الاحتياطيات العالمية، فقد مثلت احتياطيات الدول العربية التي قدرت

[1] - العيد قريشي، مرجع سابق، ص 154.
[2] موري سمية، مرجع سابق ، ص 96.
[3] - العيد قريشي، مرجع سابق ، ص 147.

عام 2009 بحوالي 680.94 مليار برميل حوالي 57.8% من مجمل احتياطيات العالم المقدرة ب 1178.8 مليار برميل، وشكلت احتياطيات الأقطار الأعضاء في منظمة " OUPEC" 56.6% من الاحتياطي العالمي.[1]

الشكل رقم 04: توزع الاحتياطي المؤكد من النفط الخام حسب المجموعات الدولية نهاية 2009 %.

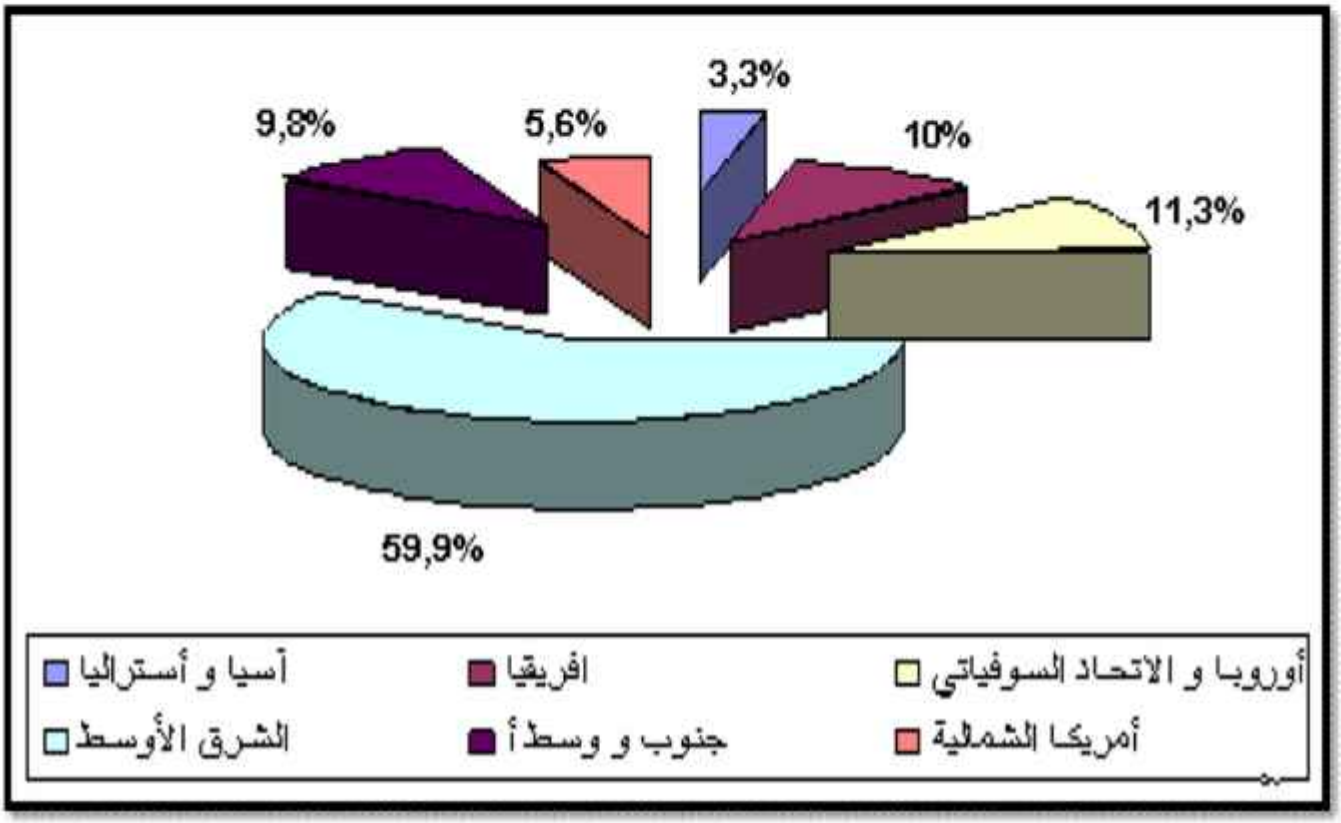

المصدر: عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 133 الكويت، 2010، ص 141.

والجدير بالذكر أن احتياطيات العالم العربي من الغاز الطبيعي تعد أكبر الاحتياطات العالمية ففي دولة قطر يشكل نحو 13.6 % من الإجمالي العالمي: واحتياطي الغاز في السعودية يمثل 4 % وحصة الإمارات العربية بين الإجمالي بلغت 3.3 % والجزائر حوالي 2.4%.

⌑ **التكلفة الإنتاجية:** يتحدد العرض أيضا بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين، حيث أن توفر احتياطيات نفطية كبيرة ليس معناه الزيادة السهلة في الإنتاج فور ارتفاع الطلب بل إنه يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل على استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه، وتعتمد الإمكانيات الإنتاجية على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العلميات[2].

[1] - تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2009، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، ص 124.

[2] - العيد قريشي، مرجع سابق ، ص 149.

والمعلوم أن الكلفة الإنتاجية عامل أساسي في تحديد السعر باعتبار أن:

السعر = هامش الربح + التكلفة

فكما أنه يؤثر في تحديد السعر، فلهذه التكلفة تأثير واضح في تحديد العرض خاصة وأنها كلما زادت كلما أدى ذلك إلى قلة العرض، والعكس صحيح، وتتضح هذه العلاقة بصورة أكبر في قلة عرض مصادر الطاقة البديلة التي تتميز بارتفاع تكلفتها مما أدى إلى قلة عرضها.

من جهة أخرى، فلقد أدى تطور المعلومات حول المكامن وتحسن طرق الاستخراج إلى تحسين شروط الإنتاج وتخفيض تكاليف الاستغلال، خصوصا في المناطق غير التقليدية التي كانت تتميز بارتفاع تكاليفها، وعلى سبيل المثال فقد تراجعت التكلفة التقنية لأعمال الاستكشاف والتطوير والاستغلال في نهاية التسعينات إلى مستوى 8 دولار للبرميل، بعد أن كانت في حدود 14 دولار للبرميل سنة 1990.

- **السعر النفطي:** يعتبر سعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض فكل زيادة في عرض النفط تتسبب في انخفاض الأسعار، وبالتالي يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط وذلك في المدى القصير، أما إذا استمرت الأسعار في انخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على البترول كمصدر الإيرادات المالية لمن تلجأ[1].

إلى تخفيض إنتاجها من النفط وأسعار النفط كلما عرفت مستويات مرتفعة يؤدي ذلك إلى زيادة في المداخيل لذلك من أجل تعظيم هذه المداخل فإن الدولة تقوم برفع حصصها من الإنتاجية لتستوعب هذه الزيادة في السعر.

- **العوامل الجيوسياسية:** تعتبر هذه العوامل من أهم أسباب تغيرات العرض باعتبار أن السياسات المطبقة من طرف الأطراف الفاعلة في السوق النفطي مرتبطة أساسا بها.

والمقصود بالعوامل الجيوسياسية الاضطرابات أو الاختلالات التي تتعرض لها الدول الكبرى المنتجة للنفط ولعل أهم هذه العوامل مثلا الأزمات النفطية أو ما يطلق عليه بالصدمات النفطية (1973-1986)، والحروب (حرب الخليج الأولى والثانية)، أحداث 11 سبتمبر، والأزمة العراقية وأحداث السعودية ...الخ.

ويبين الجدول التالي أهم الاختلالات التي مرت على السوق النفطية خلال الفترة 1950-2003.

[1] - بوخشبة هوارية، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد- مالية دولية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016-2016، ص 26.

الجدول رقم 02: أنواع الاختلالات التي حدثت في السوق النفطية خلال الفترة 1950-2003.

نوع لاختلال	العدد	الفترة (أشهر)	النسبة من العرض العالمي
حوادث	5	5.2	1.1
صراعات سياسية داخلية	9	6.5	2.3
خطر عالمي/نزاعات اقتصادية	4-6**	*(6.1)11.0	6.2
حروب الشرق الأوسط	4-7**		
الإجمالي/المتوسط	24	*(6.0) 8.1	3.7

* باستثناء 44 شهرا من تأميم حقول النفط الإيرانية .

** بعض الأحداث من الصعب تصنيفها.

المصدر: هيرمان فرانسن: أسواق النفط وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد122، 2007، ص176.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادية ونماذجه

المطلب الأول: النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاختلاف بينهما

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في عام الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

1/- تعريف النمو الاقتصادية:

يعد النمو الاقتصادية مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

وكذلك يعرف النمو الاقتصادية هو الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصادية، حيث يمكن للاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج.

[1] - روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص09.

ويقصد بالنمو الاقتصادية حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارد إلى سلع وخدمات، ويعكس الاقتصادية التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة.[1]

وبصفة عامة، يمكن القول أن النمو الاقتصادية يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الاقتصادية يعني:

- تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

2/- مفهوم التنمية الاقتصادية:

التعريف الأول: "هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"[2].

التعريف الثاني: "هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة"[3].

كما يقول الدكتور يوسف إبراهيم يوسف، الأستاذ بكلية الشرعية بجامعة قطر: "تمثل التنمية الاقتصادية في قيام المجتمع في استخدام الموارد المادية والبشرية أفضل استخدما ممكن في ظل المعرفة الفنية السائدة وتوزيع الناتج الذي يحقق للناس حد الكافية المتناسب مع حجم الإنتاج"[4].

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب الدخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية".

---

[1] - عثماني انسية، بوحصان لامية، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمرات الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، 12/11 مارس 2013**، جامعة سطيف.

[2] - هوشار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، (2005)، ط 1، ص 11.

[3] - نعمت الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 499.

[4] - بن عيدي صورية، **الجباية والتنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة زيان عاشورة الجلفة، السنة الجامعية 2004-2005، ص 33.

أما المفهوم السائد لتنمية فهو: "التوسع الاقتصادية المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة وبمقتضى بالضرورة تغير الهيكل الاقتصادية للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وينطبق المفهوم على البلدان المتخلفة".

3/- الفرق بين النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية:

يعني النمو الاقتصادية مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذ كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكافية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

ويرى بونيه "أن النمو الاقتصادية ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا ووعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"[1].

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيرى أن " النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادية السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في دخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن".

كما أن النمو الاقتصادية عفوي وتلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب فالنمو لا يحتاج إلى برامج وخطط إستراتيجية مختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دون إعداد أو تخطيط مسبق إن النمو يحصل حق في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال والاستعمار، لأن الاحتلال يأتي ليدمر لا ليبني ويأخذ ولا يعطي، وهذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت وما زالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فما زالت تفتقر إلى الكثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني، والمؤسسات التعليمية ودخل الأفراد رغم كونهم تحت الاحتلال[2].

[1] - محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، 1999، ص 39.

[2] - جمال حلاوة، علي صالح: **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 30-31.

الجدول رقم 03: يوضح الفرق بين النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير لبنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادية – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008-2009، ص 04.

المطلب الثاني: تكاليف وفوائد النمو الاقتصادية

تعتبر فوائد وتكاليف النمو الاقتصادية بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادية وهي كأتي:

1/- التكاليف البيئية والصحية:

ويعتبر التلوث البيئي السمات المصاحبة لعملية النمو الاقتصادية في معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادية، فخلال الربع الأخير من القرن 20 شهدت النمور الأسيوية الأربعة: تايلندا، ماليزيا، سنغافورة واندونيسيا معدلات نمو الاقتصادية مرتفعة بلغت كحد أدنى 5%، كما أن عدد السكان الذين يعشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي 50% إلى 70% ونفس الشيء شهدته دول: اليابان، كوريا الجنوبية، الصين التي شهدت تطور اقتصادي كبير، لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهور كبير في هذه الدول.[1]

حيث أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في القارة الأسيوية وتضم هذه الدول في قائمتها، حيث أثبت التجاري أن النمو الاقتصادية السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع ويعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادية والسبب الرئيسي الذي يدعوا إلى مزيد من تدخل للدولة في النشاط الاقتصادية، بحكم أن نتيجة التضارب بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح

[1]- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2001-2003**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة إبراهيم- كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009-2010، ص 86.

وتعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادية والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات، ثم في مرحلة ثانية.[1]

بعد تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الاقتصادية على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية، بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة.

تؤثر على عملية التنفسي، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية أيضا، إذا شهدت معظم دول العالم نموا كبيرا في نفقات الصحية بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم أيضا، إذا شهدت معظم نموا كبير في نفقات الصحية بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادية وذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ: " أنمو أولا وأنطق أخيرا".

أ/- التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادية، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادية، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك ضمن المهم على الأجيال الحالية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلي في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية[2].

ب/- التضحية بالراحة الآتية:

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادية يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع.

وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في القوت الحالي، الراحة هنا يقصد بها الوقت ما عد ساعات العمل، إذا أن أفراد قد يفضلون الانشغال لعدد من أيام والراحة في أيام الأخرى، أو يفضلون الانشغال لعدد معني من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم

[1] - د. داودي محمد، **أثر السياسية الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009-2014** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د جامعة تلمسان، كلية علوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي سنة 2015-2016، ص67.

[2] - داودي محمد، **أثر السياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 70.

الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآتية الأفراد والتي يمكن لقياس قيمتها بحجم الداخل، الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.[1]

2/- فوائد النمو الاقتصادية:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع وخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرجاع، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوي الصحي والتعليمي للسكان.[2]
- زيادة الدخل القومي بزيادة موارد الدولة، وعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، التوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التحقيق من كثرة وحدة البطالة.[3]

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادية

1/- نموذج هارولد ودومار:

يعد من أكثر النماذج إتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات، ويرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني " Roy Harrod"، و"Evesy Domar"، والتي عرفت فيما بعد بنموذج "Harrod- Domar "، حيث يركز على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، حيث تسند هذه النظرية إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في شكل الرأسمالية والمتمثل في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادية (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (v)، فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (S) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير

الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

---

[1] - فريد ريكم. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثر بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان سنة 2002، ص 18-19.

[2] - ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام**، دار النشر والتوزيع سوريا جمعية العلوم الاقتصادية، سنة 2001، ص 05.

[3] - جلال خشيب، **مفاهيم النمو الاقتصادي ونظريات**، دار النشر والتوزيع، تابع الجديد الحضري، ينظر: ص14.

$$g = \frac{DY}{Y} \quad (1)$$

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{DK}{DY} \quad (2)$$

$$S = \Delta Y \quad (3)$$

$$I = \Delta K \quad (4)$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = Y = S \quad (5)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1-4) نستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta}{V} \quad (6)$$

$$g = \frac{S}{V} \quad (7)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادية (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال / الناتج (v)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP).[1]

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:[2]

فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta}{V}$ ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.

كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حي يمكن الإحلال بينهما.

أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

من جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادية، في حين أنها السنة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعني أيضا من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو

[1] - كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، (ص42).

[2] - المرجع نفسه، ص 43.

في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

إن أهم العقبات التي ينبغي على البلدان تجاوزها هو زيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني، فإذا كان معدل رأس المال إلى الناتج (V) في الدول الأقل تقدما يساوي 3، وكان معدل الادخار الكلي هو 6%، ووفقا للعلاقة (7) فإن الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2%، أما إذا زاد معدل الادخار الوطني إلى 15% من خلال زيادة الضرائب أو المساعدات الأجنبية أو انخفاض الاستهلاك العام، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5%.

من جهة أخرى لا يشكل الادخار أو الاستثمار العقبة الوحيدة لدى الدول الأقل نموا، بل هي تعاني كذلك من الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديدة، فالدولة التي تريد نمو عند مستوى 7% وهي لا تستطيع تحقيق سوى 15% من الادخار الوطني (بافتراض أن v=3) فلابد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية حتى تصل إلى 21% بما قيمته 6%، من خلال المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي، وعليه يصبح قيد رأس مال أداة منطقية مناسبة تبرر زيادة التحويلات الهائلة لرأس مال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما تم فعلا عند تطبيق خطة " مارشال" في أوربا، وربما ينطبق الوضع مع حالة الدول المختلفة اليوم[1].

إن الاعتماد على الادخار والاستثمار وتحديد رأس المال يعتبر شرطا ضروريا لإحداث النمو، ولكنه غير كاف، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها، فمثلا توافرت لأوربا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية والسلعية، توفر تسهيلات النقل المتطورة، القوة العاملة المدربة، الدافع نحو النجاح ...الخ، وهو ما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج وبشكل فعال.

ب/- نظرية مراحل النمو عند والت روستو:

تسمى أيضا: نظرية مراحل التطور الاقتصادية، روج لهاروستو في كتابه: " مراحل النمو الاقتصادية"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: " لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادية بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئا عاديا" وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يعن أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كإتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادية يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850-1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادية إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.

[1]- كيداني سيدي أحمد، مرجع سبق ، ص 43.

- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث.[1]

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدا يتصف بطابع زراعي، ويتبع وسائل بدائية للإنتاج، ويستند نظام القيم إلى القدرية ومعاداة التغيير، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة، كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض الأبيض المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا، وتتميز بالبطء الشديد.[2]

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ أو الانطلاق لا تختلف هذه الأخيرة عن مرحلة المجتمع التقليدي من حيث البيان الاجتماعي ولعل الفارق الرئيسي بين المرحلتين ولا يعد فارق في طبيعة الحركية المجتمع، فحركية المجتمع التقليدي حركية داخلية جزئية، أما مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع .

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، هي مرحلة حتمية في مرحلة النمو، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي مرحلة تسيطر على القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة حيث تصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، حيث أظهرت التجارب التاريخية فعالية عاملين رئيسين: التكنولوجيا والثورة السياسية، أي انتقال الحكم السياسي إلى جامعة تعتبر الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من 5% إلى 10%، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تضيع القطاع الزراعي.[3]

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تعد فيها الدول متقدمة اقتصاديا، حيث استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، والصناعات القائدة للتنمية، وصناعة الآلات الصناعية، الزراعية مع زيادة الصادرات الصناعية، وقد حدد روستو أهم التغيرات هذه المرحلة:

- تحول السكان من الريف إلى الحضر.
- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسمالية إلى فئة المدربين التنفيذيين.

---

[1] عيلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، ص 38-39. www.faculty.mu.du.sa

[2] - عبد اللطيف مصطفى **وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة** www.digitallibary.univ-batna.dz

[3] - و.و روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد 18، ابريل 1962 www.al-hakawati.net

✸ النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادية للمواطنين.[1]

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، هذه المرحلة يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).

زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.[2]

*** نقد النظرية:** أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهما بسيطا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، ويتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، ويفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من المعوقات، فهو صور لنا مراحل النمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفا هاما من الظروف المهيئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرض تنمية ذاتها، زعما بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار.[3]

2/- نموذج " solow":

يعد نموذج سولو امتداد لنموذج هارولد ودومار، حيث يركز كل منهما على أهميته الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادية بالمجتمع غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هارود – دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادية، الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.

وعلى عكس نموذج هارولد- دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم، فإن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل عن عنصري العمل ورأس المال، أي في الأجل القصير وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الأجل الطويل، فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو بالرغم أن سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.[4]

---

[1] - عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 40.

[2] -عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 03.

[3] - عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص 12.

[4] - كاوج شهرزاد- عاشوري كريمة، **أثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: الطرق الكمية في التسيير، جامعة سعيدة، السنة 2015-2016، ص 64.

يمكن حصر أهم فرضيات هذا النموذج فيما يلي:

نمو القوى العاملة تكون خارجية، وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل، أي:

$$.Nt = N0e^{nt}$$

حيث:

N: هو معدل نمو السكان.

N0: عدد السكان الأصلي.

Nt: نسبة الزيادة في عدد السكان.

T: السنوات[1].

الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عنصر إنتاجي.

دالة الإنتاج هي دالة نيوكلاسيكية، تتكون من عنصري إنتاج هما رأس المال والعمل وتكتب كما يلي:

$$yt=f(k ;L)$$

المردوديات السلبية لعوامل الإنتاج ثابتة.

التوازن على سوق السلع موكل، بشرط افتراض حالة اقتصاد مغلق، والنفقات العمومية تتفرغ إلى عناصر استهلاك العائلات وعناصر الاستثمار في السلع العامة، وتكتب معادلتها كما يلي:

$$Y_t = C_t + I_T$$

الأعوان الاقتصادية لها معدل ادخار ثابت $S = \frac{Y_t - C_t}{Y_t}, 0 < S < 1$ حيث أن معدل الادخار هو عامل خارجي، ومعادلة الاستهلاك تعطى كما يلي:

$$C_t = (1 - S)Y_t$$

يتكون نموذج " SOLOW " من نموذجين مختلفين وهما:

1/- النموذج القاعدي:

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي ل " solow" يتكون مما يلي:

الإنتاج الفردي من الشكل:

$$Y = \frac{y}{e} = Q(K) = K^{\alpha} \dots\dots\dots (01)$$

وحيث:

$$K=K/ L$$

[1] Kareheline schubertk :macroéconomé :comportement croissance :2 éme édition vuilent : France -2000pp214-215

تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:

$$\overline{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} = \mathrm{I} - \&K \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وإهتلاكه (بأقساط ثابتة δ) وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي لادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I = S = \&y = K = \delta y - \delta k \ldots\ldots\ldots (03)$$

$$K = \frac{\mathrm{k}}{\mathrm{l}} \Longrightarrow \log \mathrm{K} = K = \log K - log$$

$$\Longrightarrow \frac{\mathrm{d}\log \mathrm{K}}{\mathrm{dt}} = \frac{\overline{K}}{k} = \frac{\overline{L}}{L} = \frac{\&y - \delta K}{K} - \frac{\overline{L}}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$e^x = 1 + \frac{x}{1!} + \frac{x^2}{2!} + \frac{x^3}{3!} + \cdots, \qquad -\infty < x < \infty$$

$$\frac{\overline{L}}{L} = n \Longrightarrow \frac{\mathrm{d}\log \mathrm{K}}{\mathrm{dt}} = n \Longrightarrow \log l = \int n\, dt = nt + co$$

$$\Longrightarrow l_t = e^{nt+co}, lo = e^{co}$$

$$\Longrightarrow l_t = loe^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (4) كما يلي:

$$\frac{\overline{k}}{L} = \frac{\&y}{K} - \delta - n = \frac{\&y}{K} - \delta - n$$

$$(5) \Longrightarrow \overline{k} = \& \emptyset\,(k) - (\& + n)k \ldots\ldots\ldots\ldots$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية للنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار (العلاقة 1) وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج.

أولا: أثر الصدمات على نمو رأس المال

كثيرا ما يتساءل الباحثون في مجال النمو على الثر المحتمل على تطور رأس المال الفردي، إذ حدثت صدمة ناتجة عن تغيير أحد عوامل لبيئة الاقتصادية التالية

أ/- الزيادة في معدل الاستثمار: حيث أن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زياد ة معدل النمو الاقتصادي وذلك كما يلي:

الشكل رقم 05: صدمة الاستثمار على كل من k و .y

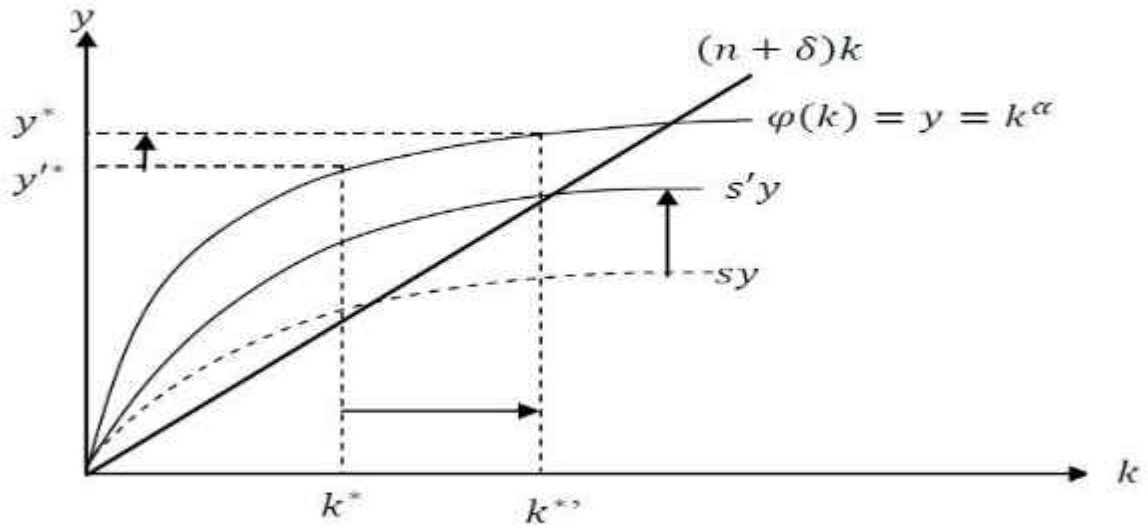

المصدر: كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على توزيع الداخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 47.

ب/- زيادة النمو الديمغرافي: حيث الزيادة فيها تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة (k) تتناقص، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل، وذلك كما يلي:

الشكل 06: صدمة النمو السكاني k و y

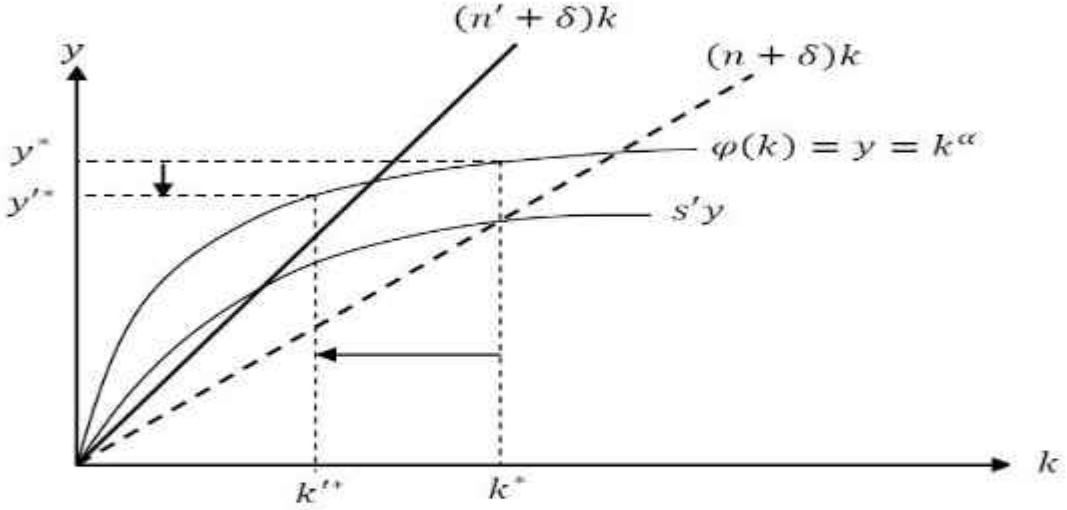

المصدر: كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على توزيع الداخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 48.

ثانيا:دراسة التوازن

يتحدد التوازن في نموذج "Solow " القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (\delta + n)k = 0$$

$$\Rightarrow k^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

حيث أن الإنتاج الفردي هو:

$$y^{*} = \varphi k^{*} = k^{\alpha} \Rightarrow y^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

إذن فحسب " Solow " فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعا فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدانا فقيرة[1].

ثالثا: النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط

إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة (Y,S,C,K,L) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان $\left(\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{y}}{y} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n\right)$ مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $\left(\frac{K}{Y}\right)$ ثابتة لأن (k)، و(y) ثابتان، بما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

وعليه، تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا راجع لأن (α) أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج، حيث أنه عندما يتزايد (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طردا معه، فإنه يتناقص هو الآخر.

نموذج " solow " مع الرقي التقني:

استنادا إلى النموذج القاعدي ل solow فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك ادخار التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

حسب " Harrod " يكون التقدم حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل $(y = F(k; AL))$

[1]- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على توزيع الداخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 48.

حسب " solow " يكون التقدم التقني إذا كان يدعم رأس المال ($y = F(AK; L)$)

وأما " Hicks " فأعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني ($y = AF(k; L)$)

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية بدء من " keynse " جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل[1]:

$$y = F(k; AL) = K^{\propto}(AL)^{1-\propto}$$

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت ($\frac{A}{A} = g$)، وعليه فإن كان:

$$k = \&y = \delta k \Longrightarrow \frac{k}{k} = \&\frac{y}{k} - \delta$$

تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل:

$$k = \&y - \delta k \Longrightarrow \frac{k}{k} = \&\frac{y}{k} - \delta$$

وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل:

$$y = \frac{y}{l} = \frac{k^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} = K^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

وبوضع $\tilde{y} = \frac{y}{A}$ و$\widetilde{K} = \frac{K}{L}$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{Y} = \frac{Y}{A} = \frac{K^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = K^{\alpha}A^{-\alpha} = \frac{K^{\alpha}}{1^{\alpha}}$$

$$\tilde{Y} = \widetilde{K}^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots.(\quad *)$$

حيث $\tilde{Y}$ و $\widetilde{K}$ تعبران على رأس المال والناتج لكل وحدة عمل فعال على التوالي وفي هذا النموذج يستبدل معدل نمو القوى العاملة n بمعدل نمو القوى العاملة الفعالة (n+g)، وبهذا تصبح المعادلة التي تمثل النتيجة الأساسية تعبر عن مقدار التغير في رأس المال لكل وحدة عمل فعالة وهي في النماذج معطاة بالصيغة التالية:

$$\widetilde{K} = \widetilde{K}^{\alpha} - (n + g + \delta)\widetilde{K}$$

1 -حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 51.

وكنتيجة لنموذج سولو نقول أن نصيب العامل من رأس المال والناتج يتحددان حسب معدل نمو التطور التقني الذي يعد أحد أهم الإسهامات المهمة في نظرية النمو الاقتصادية، حيث يعتبر بمثابة القوة التي تسعى دائما للحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نموذجية لكن على الرغم من هذا العمل الكبير[1].

إلا أن نموذج سولو يستويه بعض النقص في أنه لم يوضح الكيفية التي يتحقق بها التطور التكنولوجي في البلدان، فقد افترضته بمثابة عنصر خارجي لا يمكن تحليل محدداته، أي أنه مستقل على القرارات الاقتصادية وكأنه هبة من السماء، ويقول سولو في هذا الشأن "يتحدد معدل نمو الناتج الفردي (أو العامل) بمعدل النمو التكنولوجي (المزيد للعمل)، وقد أخذ ذلك في النموذج كمعطي لم يفسر بالتأكيد من أجل النموذج، بهذا المعنى كانت نظرية النمو السائدة في الحقيقة نظرية النمو الخارجي، وكان من الممكن أن يقال، وقد قيل بالفعل، وأن النظرية تركت رقما مفتاحيا ربما الرقم المفتاح، أي معدل النمو دون تفسير"[2].

نموذج دالة الإنتاج (Cool Douglas):

كان الاقتصادي الأمريكي "دوكلاس"، (Paul H.Douglas) قد قام بمساعدة الرياضي الأمريكي "كوب" (Charlesw.Coob) في عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج[3].

تعتبر دالة الإنتاج التي صاغها الاقتصاديان أكثر الدوال المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي النظري والإحصائي قبل وحتى اكتشاف الدالة (CGS)[4].

والشكل العام والبسط لهذه الدالة :

$$y= Ak^{\alpha}L^{\beta}$$

حيث: A، هي العوامل التكنولوجية المؤثرة في العملية الإنتاجية.

بينما β وα هما ثابتان موجبان، حيثα تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، وB مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل[5].

بحيث :

$$\alpha =(\partial Y/Y)/(\partial L/L)=(\partial Y/\partial L)/(L/Y)$$

---

[1] -حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 52.

[2] حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 54-55.

[3] - بن ويس خيرة، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: بنوك وأعمال، جامعة سعيدة، 2014-2015، ص 72.

[4] -تاج عبد الكريم، **نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 41.

[5] - بن ويس خيرة، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 72

$$\beta = (\partial Y/Y)/(\partial K/K) = (\partial Y/\partial K)/(K/Y)$$

الدالة متجانسة من الدرجة $(\alpha + \beta)$ فإذا ضربنا كلا من عنصري الإنتاج رأس المال (k) والعمل (L) بالعدد الموجب (λ) يكون لدينا:

$$A(\lambda l)^{\alpha} \ (\lambda k)^{\beta} = \lambda^{(\alpha+\beta)} \ Ak^{\alpha} \ k^{\beta}$$

نعلم أنه إذا كان المجموع $\alpha + \beta$ أكبر من الواحد نكون أمام غلة الحجم المتزايدة.

* أما إذا كان المجموع $\alpha + \beta$ أقل من الواحد نكون في حالة غلة الحجم المتناقصة.

* أما إذا كان المجموع مساويا للواحد فإننا نكون أمام حالة غلة الحجم الثابتة.

* هذه الحالة الأخيرة هي التي تصبح فيها الدالة السابقة (CD).

إن الدراسات الإحصائية التي قام بها الكاتبان على المعطيات الأمريكية للفترة "1899-1918" لتقدير هذه الدالة باستعمال طريقة المربعات الصغرى أعطت النتائج التالية:

A = 1.01

α = 0.75

β = 0.25

وتكون الدالة المقدرة من الشكل:

$$Y=1.01\ L^{0.75}K^{0.28}$$

أي أن:

$$\alpha + \beta = 1$$

تصبح هذه الدالة متجانسة خطيا (لكنها ليست خطية في حد ذاتها)، ويمكن التأكد من ذلك بإثبات كون إشارة ميول منحنيات السواء التي يمكن أن تستنتج منها سالبة، كما أن هذه الدالة محدبة لكون إشارة المعدل الحدي للإحلال سالبة($dK/dL<0$، وإشارة مشتقه الثاني موجبة $d^2K/d^2L>0$

فعلا من أجل كل قيمة موجبة للإنتاج (y) ويكون الإنتاج ثابتا عند كل منحنى الناتج المتساوي.

ويمكن أن نكتب العلاقة السابقة كما يلي:

$$Y + AL^{\alpha} + K^{\beta}$$

بحيث:

A; k; L; y>0

باستخدام التحويل اللوغارتمي تتكون لدينا المعادلة:

$$\log(A) + \alpha \log(L) + \beta \log(k) - \log(y) = 0$$

التي تشكل معادلة ضمنية تعرف رأس المال بدلالة العمل، ومن هذه المعادلة نستنتج الإشارة السالبة للمعدل الحدي للإحلال[1]:

$$dK/dL = -PM_L/PM_k$$

$$PM_L = \partial Y/\partial L$$

$$PM_L = A\alpha L^{(\alpha-1)} K^{\beta}$$

$$PM_K = \partial Y/\partial K$$

$$PM_K = AL^{\alpha} \beta K^{(\beta-1)}$$

$$dK/dL = -\left[A\alpha L^{(\alpha-1)} K^{\beta}\right]/AL^{\alpha} \beta K^{(\beta-1)}$$

$$dK/dL = -(\alpha/\beta)(K/L)$$

لأن كلا من: K، α، β، L موجب.

كما يمكن أن نتأكد من أن إشارة المشتق الثاني للدالة موجبة

$$d^2K/dL^2 = -d\,[(\alpha/\beta)(K/L)]/dL$$

$$d^2K/dL^2 = -(\alpha/\beta)d(K/L)/dL$$

$$d^2K/dL^2 = -(\alpha/\beta)[L(dK/dL) - K]$$

$$d^2K/dL^2 > 0$$

لأن إشارة الحد الموجود بين قوسين سالبة:

$$K > 0 \text{ و } L > 0 \text{ مع } (dK/dL) > 0$$

تفيدنا إشارة هذه المشتقات بأن منحنيات الناتج المتساوي متنازلة، وأنها محدبة نحو نقطة الأصل كما هو مبين في الشكل التالي:

1- بن ويس خيرة، مرجع سابق، ص 74.

الشكل رقم 07: منحنى الناتج المتساوي عند cobb Douglas

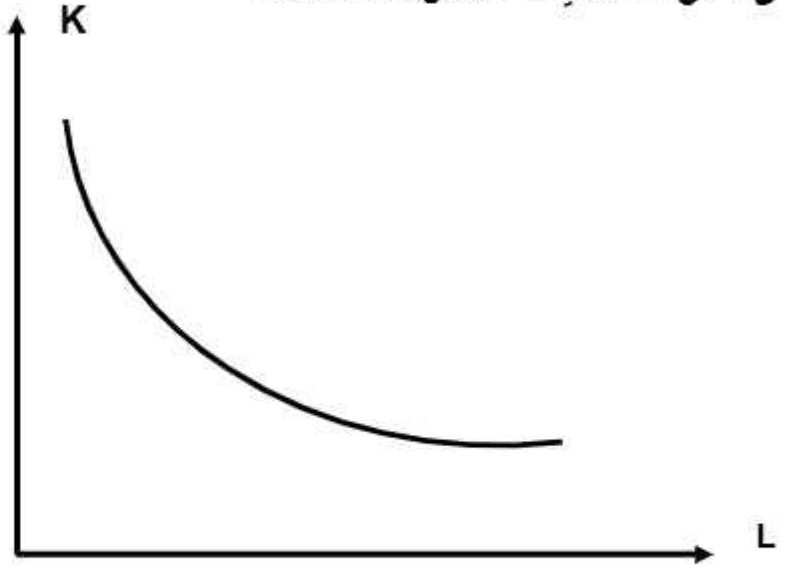

المصدر: بن ويس خيرة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك أعمال، جامعة سعيدة، 2014-2015، ص 74.

ساستعمال هذه النتائج يمكن إعادة صياغة دالة (CD) في الشكل:

$$Y=AL^{(1-B)}K^{B}$$

باعتبار أن:

$$\alpha = 1 - \beta$$

تستجيب هذه الدالة لكل الشروط النظرية المدروسة سابقا لأنها:

*متجانسة من الدرجة الأولى أو متجانسة خطيا وبالتالي فهي ذات غلة الحجم الثابتة.

*مستمرة وقابلة للاشتقاق في (K)، و(L).

1/- حساب الإنتاج الكلي وتمثيل الإنتاج الفردي بيانيا:

يمكن تحويل الدالة السابقة إلى شكل مختصر كما يلي:

$$y = AL^{(1-\beta)}K\beta$$

$$y = AL(K/L)^{\beta}$$

$$y = ALK^{\beta}$$

وهذا بعد وضع:

$$K = K/L$$

أما الصيغة (AK^{B}) فما هي إلاّ موافقة للصيغة العامة التي عرفناها سابقا.

يمكن حساب الإنتاج الفردي في هذه الحالة كما يلي:

$$y = AL^{(1-\beta)}K^{\beta}/L$$

$$y = A(K/L)^{\beta}$$

$$y = A(K)^{\beta}$$

تنتمي هذه الدالة إلى عائلة الدوال ذات النسب المتغيرة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية متناقصة، في هذه الحالة يكون منحنى الدالة متزايد بالتناقص، أي يكون محدبا نحو المحور الأفقي في المستوى y,k[1].

هكذا إذا وضعنا (y) على المحور العمودي و(K) على المحور الأفقي نحصل على منحنى الإنتاج الفردي التالي:

الشكل رقم 08: منحنى الإنتاج الفردي

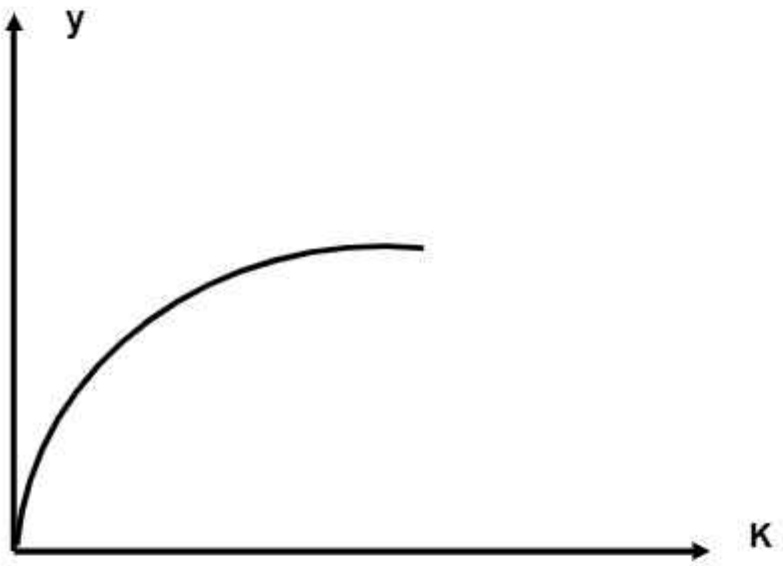

المصدر: نجيني إيمان، مرجع سابق، ص 33.

بعد حساب الإنتاجية المتوسطة للعمل والتي تساوي الإنتاج الفردي (y)، يمكن حساب الإنتاجيةالمتوسطة لرأس المال كما يلي:

$$y/K = AL^{(1-\beta)}K^{\beta}/K$$

$$y/K = ALK^{\beta}/KL^{\beta}$$

$$y/K = A(L/K)(K/L)^{\beta}$$

$$y/K = A(1/K)(K)^{\beta}$$

$$y/K = AK^{(\beta-1)}$$

[1]-بن ويس خيرة، مرجع سابق، ص 76.

وهي كذالك دالة رأس المال الفردي فقط كما هو الحال بالنسبة للإنتاجية المتوسطة للعمل.

2/- حساب الإنتاجية الحدية لكل من العمل ورأس المال:

يمكن القيام بذلك باشتقاق الدالة السابقة بالنسبة للمتغيرين على التوالي:

*/- بالنسبة لرأس المال:

$$\partial Y/\partial K = \beta A L^{-(\beta-1)} K^{(\beta-1)}$$

$$\partial Y/\partial K = \beta A K^{(\beta-1)}$$

نلاحظ أن الإنتاجية الحدية لرأس المال دالة للمتغير (K) فقط، يمكن الإثبات بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة، وذلك بحساب المشتق الثاني للدالة والذي إشارته تكون سالبة:

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = \beta(\beta-1) A L^{-1} (K/L)^{(\beta-2)}$$

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = \beta(\beta-1) A L^{-1} K^{(\beta-2)}$$

$$\partial^2 Y/\partial K^2 < 0$$

*/- بالنسبة للعمل:

$$\partial Y/\partial L = (1-\beta) A L^{-\beta} K^{\beta}$$

$$\partial Y/\partial L = (1-\beta) A (K/L)^{\beta}$$

$$\partial Y/\partial L = (1-\beta) A K^{\beta}$$

هذه الإنتاجية الحدية دالة كذالك للمتغير (k) فقط، ويمكن أن نتأكد من أنها متناقصة وذلك باشتقاق الدالة للمرة الثانية والتأكد من أن المشتق الثاني إشارته تكون سالبة.

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = -\beta(1-\beta) A L^{(-\beta-1)} K^{\beta}$$

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = -\beta(1-\beta) A L^{-1} (K/L)^{\beta}$$

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = -\beta(1-\beta) A L^{-1} K^{\beta}$$

$$\partial^2 Y/\partial L^2 < 0$$

3/- المعدل الحدي للإحلال ومرونة الإحلال:

*/- المعدل الحدي للإحلال:

معدل الإحلال الفني لعامل العمل محل رأس المال هو نسبة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال فيكون لدينا:

حساب مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال:

$$TMST = \left((1-\beta) A K^{-\beta}\right)/\left(BAK^{(\beta-1)}\right)$$

يمكن القيام بتطبيق العلاقة العامة لحساب مرونة الإحلال حيث:

$$\sigma = -[Q(k) - kQ`(k)]Q`(k)/[kQ"(k)Q(k)]$$

مع العلم أن:

$$Q`(k) = \beta Ak^{(\beta-1)}$$
$$Q"(k) = \beta(\beta-1)Ak^{(\beta-2)}$$

بالتعويض نحصل على:

$$\sigma = -[(AK^{\beta}) - (\beta AK^{\beta})](\beta AK^{(\beta-1)})/[(\beta(1-\beta)AK^{(\beta-1)})(AK^{\beta})]$$
$$\sigma = (AK^{\beta})[1-\beta](\beta AK^{(\beta-1)})/[(\beta(1-\beta)AK^{(\beta-1)})(AK^{\beta})]$$
$$\sigma = 1$$

إن الهدف الأساسي من دراسة (CD) كان في بداية الأمر (1928) مركزا حول التأكد عمليا أي باستعمال التحليل الإحصائي من وجود قوانين الإنتاج وبالضبط قوانين الإنتاجية الحدية التي تحدد أسعار عوامل الإنتاج(في فرضية تعظيم الربح)، هكذا حاول الكاتبان تحديد أثر إنفاق كل من عاملي الإنتاج رأس المال والعمل على حجم الإنتاج في الصناعة الأمريكية خلال الفترة (1899-1918) فالدالة السابقة هي التي أعطت لهما أحسن تقريب للعلاقة بين تطور تكلفة كل من رأس المال والعمل.

4/- المعدل الحدي للإحلال الفني بين رأس المال والعمل:

$$TMST = -dK/dL$$
$$TMST = PM_L/PM_k$$

حيث w: معدل الأجر، i: معدل الفائدة.

أي أن المعدل الحدي للإحلال بين رأس المال والعمل الذي كان ذا طابع فني أصبح الآن يخضع للسعر النسبي للعمل أو لرأس المال.

هكذا إذا انخفض معدل الأجر فإنه يمكن إحلال عنصر العمل محل عنصر رأس المال (اختيار تقنية ذات كثافة في رأس المال (K/L) ضعيفة نسبيا) والعكس صحيح، ولكن هذا الإحلال محدود في مداه فهو إحلال تناسبي على أساس قيمة عاملي الإنتاج رأس المال والعمل.

فعلا نعلم أن مرونة الإحلال في حالة الدالة (CD) تساوي الواحد الشيء الذي ينبئنا بهذا التناسب ونعلم من وجهة أخرى أن قيمة المعدل الحدي للإحلال بين رأس المال والعمل في حالة الدالة (CD) هي:

$$TMST = -dK/dL$$
$$TMST = [(1-\beta)/\beta][K/L]$$
$$TMST = w/i$$

فأي تغير للنسبة يرافقه تغير مساوي في النسبة (W/i) يرافقه تغيير مساوي في النسبة (k/l) مادام ثابت، وبعبارة أهرى فإن الارتفاع في قيمة أحد العاملين (العمل مثلا) سيرافقه انخفاض مساو له في قيمة العامل الآخر (رأس المال مثلا): wdL=idKحتى نتمكن من الحصول على نفس الكمية من الإنتاج.

5/- إدخال التقدم التقني:

إن دالة الإنتاج النيوكلاسيكية يكون فيها على الأقل أحد العوامل (رأس المال) يرتفع بشكل أسرع من الإنتاج.

حيث أن هذا النوع من العلاقة يفترض تقدم تقني ضعيف.

إن الصيغة القديمة لدالة الإنتاج لم تعد توافق التطورات التكنولوجية، لهذا تم تقدير صياغة جديدة للدالة حيث يكون نمو الإنتاج أسرع من العوامل المؤثرة فيه(العمل، رأس المال)، فهذا الاختلاف راجع لتأثير التقدم التقني وبالتالي أصبح شكل دالة الإنتاج ممثل بالعلاقة التالية:

$$Y = AL^{\alpha}K^{\beta}e^{\lambda t}$$

حيث أن :

Y: حجم الإنتاج.

L: العمل.

K: رأس المال.

α: مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.

β: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

λ : أثر التقدم التقني.

t: الزمن.

$$\boldsymbol{Y = \lambda A L^{\alpha} K^{\beta}}$$

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن البترول له مكانة مهمة في اقتصاد الدول المنتجة له، كما يشهد البترول تغيرات وتذبذبات عديدة في أسعاره نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية الجيوسياسية، النقدية، المناخية، والبيئية، مسببا بذلك العديد من الاضطرابات والمشكلات وهو ما يجعل الدول تبحث عن بدائل طاقوية جديدة خوف من الوقوع في الأزمات.

واتضح من خلال دراستنا لهذا الفصل أن النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات ويتحقق بوجود عدة عناصر لابد من توفرها أهمها تراكم رأس المال، والعمل والتقدم التكنولوجي.

ولا يفهم النمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمنعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية فكلاهما يعد جزءا لا يتجزأ من عملية البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظامين الاقتصادي والاجتماعي، والرقي بهما إلى الأحسن.

الفصل الثاني

استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر

من الفترة 1990-2016

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى أساسيات حول أسعار البترول ومفاهيم حول النمو وبعض نماذجه، رأينا أنه من الواجب ربط الفصل الأول بالفصل الثاني فقمنا بتسليط الضوء على تطور المداخيل البترولية خلال الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث حللنا المكانة التي انفرد بها قطاع المحروقات ضمن مختلف المخططات التنموية، كما قمنا بتحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال اعتمادنا على دراسة قياسية وتحليلية لكل المعطيات النظرية والإحصائية.

وقد قسمنا هدا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: معرفة النمو الاقتصادي الجزائري في ظل تغيرات أسعار البترول.

المبحث الثاني: استخدام النموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: النمو الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول

المطلب الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

1/- قطاع المحروقات في ظل المخططات التنموية خلال فترة(1963-1989)

أ/- مكان قطاع المحروقات ضمن إستراتجيات التنمية في الجزائر:

سعت الجزائر منذ استقلالها لإرساء معالم التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع استثمارية ضخمة تساهم في الخروج في حالة الركود الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع استثمارية ضخمة تساهم في الخروج من حالة الركود الاقتصادية التي عرفتها، ولعل تعدد المخططات التنموية كان يهدف إلى إيجاد نموذج تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، لذلك كان الالتفاف حول الصناعات الثقيلة المستندة للأفكار الرئيسية التي تضمنها نظرية أقطاب النمو لفرنسوا بيرو، وبذلك لعب قطاع المحروقات دورا بارزا في قيادة الاقتصاد الوطني.

ب/- مكانة قطاع المحروقات في ظل التخطيط الاقتصادية:

إن إقامة الصناعات المصنعة في الجزائر كان الخيار الإستراتيجي للسياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر خلال هذه المرحلة مستندة على أسس نظرية "نظرية أقطاب النمو لبيرو"، حول الوحدة المحركة، والتي هي عبارة عن وحدة إنتاجية باستطاعتها ممارسة تأثيرات لا متناظرة وغير انعكاسية على المحيط الاجتماعي والمؤسسي، وكذا الوحدات الإنتاجية الواقعة خلف أو أمام الإنتاج بالوحدة[1].

لقد تبنا فرانسوا بيرو نظريته حول التنمية الاقتصادية من ملاحظته للوقائع الاقتصادية ومن تحليله للشروط التاريخية للتطور الاقتصادية الأوروبي حيث يعيش التصنيع عملية تطورية تجعل أثر الاستقطاب في البيئة المحيطة من خلال الأنشطة المركزية في النمو والصناعة المحركة، إذ يتم بنا أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتميز بالحركة والنشاط والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى، وللقطب أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبني فيها أما المجال الاقتصادية فيجدد وفقا لشبكة علاقات توزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة.

لقد حاولت الجزائر إرساء نموذج الصناعات المصنعة للخروج في حالة الركود الاقتصادية في المنطقة من فكرة مفادها أن الصناعات المصنعة أهمية كبيرة في إرساء قواعد صلبة ومتينة من شأنها تحقيق معدل نمو سريع في الإنتاج الصناعي والزراعي، وبالتالي دعم التشابك بين مختلف القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية الشاملة والتي تتطلب تركيز لرؤوس أموال ضخمة، ولقد استمد دوبر نيس نظرية الصناعات المصنعة من نظرية أقطاب النمو لبيرو، وتعرف حسب

[1]- موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015، ص 173.

دوبر نيس، الصناعة المصنعة بأنها الصناعة أو المجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها ومن خصائص نموذج الصناعات المصنعة لدوبر نيس تتمثل في:

- صناعات بتكنولوجية عالية.
- صناعات تحقق بإقامة حركيات ومصانع ذات الحجم الكبير.
- صناعة ذات كثافة رأسمالية معتبرة .
- صناعات لها أثار للجدب الأمامية والخلفية .
- صناعات تتطلب وجود سوق محلي معتبر لتصريف منتجاتها[1].

وكمحاولة لتحقيق التوجيهات العامة التي احتوتها نظرية الصناعات المصنعة استند وضعوا أسس نموذج التنمية في الجزائر على أربع فرضيات وهي[2]:

ضرورة وجود تمويل كافي في البداية، حيث تتطلب إقامة مثل هذه الصناعات رؤوس أموال ضخمة وأمام هذا القيد وجدت الفرضية حلا في إيرادات تصدير المحروقات إضافة إلى الديون الخارجية، وهكذا أصبحت عملية تمويل التنمية في الجزائر مرتبطة بدرجة كبيرة بتعظيم الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات.

ضرورة استخدام أداة التخطيط فانطلاقا من الاختيارات العامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانطلاق من الواقع الاقتصادية والاجتماعي للمجتمع الجزائري كان من غير الممكن ترك عملية توزيع الاستثمارات لآليات السوق، باستخدام وتوافر كافة العوامل الاقتصادية مرهون بمدى سلامة وكفاءة وظيفة التخطيط.

وجود قطاع عام قوي بإمكانه تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ضرورة القيام بعملية الزراعة وهذا عن طريق توزيع عادل للأراضي وتحسين علاقات الإنتاج داخل القطاع الزراعي.

ومما سبق نلاحظ أن فكرة التوجه إلى تصنيع البلاد قد ترسخت وفق الاعتماد على قاعدة ضرورة تنطلق أساسا من الصناعات باعتبارها المحرك الأول للتنمية، ويرمز هذا الاختيار الاقتصادية إلى تحقيق بعض الأهداف تتمثل في[3]:

- اختيار وطني يعجل سرعة لتحضير مستقبل البلاد.
- إمكانية تحقيق الأهداف التنموية بسرعة عن طريق إرادات البترول والغاز.
- رفع التحدي الداخلي والخارجي فيما يتعلق بشرعية مفهوم الدولة والأمة.
- الاعتقاد بأن قوة الإنتاجي كافية لتدعيم الاستقلال السياسي، وبالتالي مضاعفة القدرات والإمكانيات الممكنة إلى إرساء نظام اشتراكي.

---

[1] - محمد حافظ الهوان، **التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم**، دار أبو المجد للطباعة، مصر، ط2006، ص 165.

[2] - هاشم جمال، **أسواق المحروقات العالمية وإنعكاساتها على سياسة التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر 1996-1997، ص 146.

[3] -كمال بوناح، **التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 26، 2004، ص 237.

إن إستراتجيات التنمية في الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتمد على موارد طبيعية تتركز على ما توفره إيرادات هذا القطاع لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، لذلك يمكن إبراز مكانة قطاع المحروقات في الجزائر في الجزائر من خلال الأهمية التي اكتسبتها من خلال مختلف المواثيق والمخططات التنموية في الجزائر إضافة إلى دوره في تعبئة الموارد المالية لدعم النمو الاقتصادية.

لقيت إيرادات المحروقات الدور الأساسي في تمويل المخططات التنموية فبعد الاستقلال كانت الاستثمارات العمومية ضعيفة في الفترة الممتدة بين 1963 و1967، وذلك بسبب عدم اكتمال الأبعاد الكاملة لنموذج التنمية الذي يتم إتباعه، وجاء المخطط الثلاثي ليتم المشروع في مرحلة تطبيق المخططات التنموية لإستراتيجيات الصناعات المصنعة التي تم تبنيها كنموذج للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية شاملة ونمو اقتصادي مرتفع وسريع ومستمر عبر الزمن.

وقد تم إيلاء أهمية كبرى لقطاع المحروقات من خلال مختلف المخططات التي تم تبنيها قبل فترة الإصلاحات، فقد انتقلت مساهمة هذا القطاع من 13 سنة 1963 إلى 18 سنة 1967 في الإنتاج الداخلي الخام[1].

وقد بلغ الغلاف المالي الإجمالي للمخطط الثلاثي " 1967-1969" حوالي 9,124 مليار منها 4,750 مليار دج لقطاع الصناعة فقط، والباقي تم توزيعه على القطاعات المتبقية بمبالغ مختلفة وبتوزيع هيكل لاستثمارات المنفذة في القطاع الصناعي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: هيكل الاستثمارات في القطاع الصناعي (1967-1969).

التطلاعات	الاستثمارات المخططة "مليار دج"	النسبة
لمحروقات	2.205	41
المناجم	180	3
الكهرباء	260	5
الحديد والصلب	1.200	22
الكيمياء	505	9
الصناعة التحويلية	1.050	20
المجموع	5400	100

المصدر: هاشم جمال، مرجع سابق ، ص 311

حظي قطاع الصناعة بنصيب الأسد من إجمالي الغلاف المالي المقرر في إطار الخطة الثلاثية، فقط بلغت قيمة الاستثمارات المخططة في هذا القطاع ما يقارب 5.400 مليار دج، إذ تم تنفيذ جل المشاريع المقررة بنسبة 87 %

[1] - موري سمية، مرجع سابق، ص ص 175-176.

كانت أغلبها في قطاع المحروقات بمبلغ 2.205 مليار دج، أي بنسبة 41% يليها بعد ذلك المشاريع المنفذة في قطاع الحديد والصلب بقيمة 1.200 مليار دج، أي بنسبة 22 % وأن ذلك راجع للإدارة القوية للحكومة الجزائرية أنذاك في إقامة الصناعات المصنعة كخيار إستراتيجي لإرساء التنمية الاقتصادية أما خلال الفترة " 1970-1973"، وهي مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الأول، فإن التقرير العام حدد أربعة أهداف أساسية لقطاع المحروقات تمثلت في[1]:

- زيادة الإمكانيات المالية للدولة خاصة في مجال العملات الصعبة.
- تمثل المحروقات المواد الأولية الضرورية لفروع الأساسية للصناعة.
- تمثل المحروقات مصدر طاقوي هام بالنسبة للتسيير و نمو الاقتصاد الوطني.
- إمكانية إتاحة المحروقات من خلال تثمين السكان من إشغال الطاقة الضرورية لحجاتهم الخاصة.

وفي إطار هذا المخطط تم تحديد نسبة نمو تقدر ب 9%، ولهذا السبب خصصت الدولة الجزائرية غلافا ماليا ضخما لتنفيذ العديد من المشاريع والتي تهدف إلى تحقيق معدلات البطالة وإقامة نسيج صناعي متنوع في ظل اقتصاد اشتراكي مستقل تؤدي فيه المؤسسات الوطنية دورا هاما في تلبية مختلف حاجات السكان والجدول التالي يوضح نصيب قطاع المحروقات من الاستثمارات المخططة:

الجدول رقم 06: هيكل الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1973)

القطاعات	الإستثمارات المخططة (مليار دج)	النسبة
المحروقات	4.573	36
المناجم	700	6
الكهرباء	**735**	**6**
الحديد و الصلب	1.900	15
الصناعة الكيميائية	512	4
الصناعة الكهربائية	1.215	11
صناعات أخرى	2.765	22
المجموع	12.400	100

المصدر: هاشم جمال ، مرجع سابق ، ص 320

بلغ الغلاف المالي لجمل الاستثمارات المجمع تنفيذها في ظل المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ما يقارب 27.740 مليار دج، حيث استحوذ قطاع الصناعة على غلاف مالي كبير بمبلغ 12.400 مليار دج بنسبة

[1]- هاشم جمال، مرجع سابق، ص 152.

36% من إجمالي المخططات المالية ولعل أغلب المشاريع المنفذة في هذا القطاع كانت تخص المحروقات الحديد والصلب، الكهرباء، الصناعات الكهربائية والميكانكية ....

وفي إطار تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) والذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط في السوق العالمية سنة 1973 برزت بشكل أكبر أهمية قطاع المحروقات في الجزائر وضرورة إيلائه الأهمية مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، فقد أشار الميثاق الوطني لسنة 1976 في هذا الصدد أنه لابد من مضاعفة حجم المواد الطبيعية (حجم الاحتياطي المعروض) والذي يتحكم في مستوى العائدات المحققة والتي تشكل ضمانا ماليا للمستقبل.

وقد أستهدف المخطط الرباعي الثاني تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 10%، من خلال رفع مستوى الإنتاج وتحقيق تكامل وانسجام اقتصادي لمختلف القطاعات، وذلك بإعطاء القطاعات الاقتصادية الأخرى فرصة قيادية للاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال رفع نسبة مساهمتهم في الناتج الداخلي الخام، إلا أن الظروف الدولية التي رافقت فترة تطبيق، هذا المخطط جعلت قطاع المحروقات يحتل الصدارة في قيادة الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع المقررة، من خلال الاستفادة من الإيرادات المالية المرتفعة التي تم تحقيقها والجدول الذي يوضح هيكل الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة خلال هذه الفترة :

الجدول رقم 07: هيكل الاستثمارات المقررة لقطاع الصناعة (1974- 1977)

القطاعات	الاستثمارات المخططة(مليار دج)	النسبة
المحروقات	19.500	40.63
المناجم	1.100	2.29
الكهرباء	1.525	3.18
الحديد و الصلب	5.865	12.22
الصناعة الكيميائية	4.000	8.33
الصناعة الجلدية	170	0.35
الصناعة الغذائية	1.470	3.06
صناعات أخرى	14.370	29.94
المجموع	48.000	100

المصدر : هاشم جمال ، مرجع سابق ، ص 320

في إطار المخطط الرباعي الثاني لا يزال القطاع الصناعي يستحوذ على أكبر غلاف مالي من إجمالي المخططات المقررة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية بمبلغ 48.000 مليار دج بنسبة 44% إجمالي مخطط، في حين ارتفع الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة مقارنة بالمخطط السابق إلى 12.500 مليار دج.

وخلال تطبيق المخطط الرباعي الثاني استفاد قطاع المحروقات من إعتمادات مالية بحوالي 19.500 مليار دج، أي بنسبة 40 % من مجموع الاستثمارات الكلية، كما بلغت إيرادات هذا القطاع سنة 1978 ما يقارب 6.2 مليار دولار أي 90% من الإيرادات الكلية[1].

إلا أنه لم يدي الأهداف المرجوة منه في التأثير على إجمالي النشاط الاقتصادية لباقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي، فبعد أن كان يساهم هذا الأخير 13% سنة 1966 في الناتج الداخلي الخام أصبح 7.7% سنة 1977.

وخلال المرحلة التكميلية (1978-1979) بلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال سنة 1978 ما يقارب 52.65 مليار دج لترتفع إلى 54.78 مليار دج سنة 1979، وخلال هذه الفترة تراجع حجم النشاط الاستثمار للقطاع الزراعي و قطا ع الخدمات مقابل الزيادة في الاستثمارات المقررة سنة 1978 (بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الصناعة 32.5 مليار دج) منها 51.5% من نصيب قطاع المحروقات فقط، وفي سنة 1979 ارتفعت قيمة المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة ما يقارب 34.5 مليار دج في هيكل الاستثمارات العامة بنسبة 75% أما القطاع الزراعي فقد استحوذ على 4.15 مليار دج في هيكل الاستثمارات العامة خلال سنة 1978 بنسبة 7.8% سنة 1973[2].

ومع مطلع سنوات الثمانيات أدركت الجزائر ضرورة التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والتوجه نحو التنويع الاقتصادية وإشراك كافة القطاعات الاقتصادية في العملية التنموية، وقد تعزز ذلك بإرادة سياسة قوية تظهر من خلال تقرير اللجنة الوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني وإذ جاء فيه[3]:

"إن الفترة التي يشملها المخطط الخماسي الأول ستشهد بداية النهاية لعهد البترول، فبمساهمة المحروقات في توفير وسائل الدفع ستنخفض أكثر مهما كانت الفرضية في مجال تطوير هذه المحروقات".

وقد غيرت الجزائر من إيديولوجيتها في التسيير الذي يعتمد على سرعة الإنجاز من خلال التخطيط والرقابة الفعالة على المشاريع وحسن تنفيذها لتلاقي البطيء والتأخر في إنجاز ما تم اعتماده في ظل المخططات.

---

[1] - موري صمية، مرجع سابق، ص 179.

[2] - محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1999، ص 289.

[3] - انظر: المؤسسة الوطنية للطباعة الميثاق الوطني لسنة 1986، الجزائر، 1988، ص 196.

الجدول رقم 08: هيكل الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة (1980-1984)

القطاعات	الاستثمارات الفعلية	النسبة
المحروقات	6300	40.5
المناجم	1700	10.93
الصناعات الأساسية	3200	20.58
الصناعات التحويلية الأخرى	43.46	27.95
المجموع	155.46	100

المصدر: أنظر التقرير العام للمخطط الرباعي الأول (1980-1984) وزارة التخطيط والتنمية العمرانية ص 51.

لقد ارتفعت المخططات المالية للمشاريع الاستثمارات المراد إنجازها في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بغلاف مالي إجمالي قدر بـ 400.6 مليار دج، وقد تنوعت هذه الاستثمارات لتمس جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة تلك التي تم تهميشها قبلا، إلا أن قطاع الصناعة لازال يحصل على أكبر حصة مالية ما يؤكد ضعف الدولة على التخلي على الاعتماد الشبه كلي لإيرادات هذا القطاع خاصة ما يتعلق بجانب المحروقات.

وقد تميزت فترة تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1984-1989) بمحيط دولي (مؤثر الأزمة النفطية، انخفاض الدولار) وتشمل أهم الأهداف الأساسية لهذا المخطط في ضرورة تقليص أهمية قطاع المحروقات في التنمية الوطنية نظرا للصعوبات والمشاكل التي سببتها التقلبات في أسواق المحروقات العالمية.

وفي إطار المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) أدركت الجزائر عمق الأزمة التي تعانيها بسبب اعتمادها على الموارد المالية التي يجنيها قطاع أحادي وبالرغم من العسر المالي إلا أن ذلك لم يمنعها من مواصلة تشييد المشاريع المقررة، والجدول التالي يوضح نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات المقررة في إطار هذا المخطط:

الجدول رقم 09: الإعتمادات المالية لقطاع الصناعة خلال الفترة (1985-1989)

القطاعات	الإعتمادات المالية(مليار دج)	النسبة
المحروقات	39.8	32.2
المناجم	3	1.8
الكهرباء	28.3	16.5
البيتروكيمياء	1.100	6.5
صناعة الحديد والصلب	18	10.5
المنشآت الميكانيكية	26.6	14.0
الصناعة الغذائية	8.7	5.1
صناعات أخرى	48.7	27.95
المجموع	174.2	100

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ص 174.

أدركت الجزائر بسبب الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 عمق الخطر الذي يعيشه الاقتصاد الوطني باعتماده على إيرادات قطاع أحادي، لذلك حاولت من خلال تطبيق المخطط الخماسي الثاني إعطاء قطاعات أخرى أولوية من حيث قيمة الاستثمارات المخصصة، ففي القطاع الصناعي نفسه تراجعت المخصصات المالية لقطاع المحروقات مقارنة بالسابق لصالح قطاعات أخرى كالكهرباء والبتروكيمياء، إلى جانب تعزيز دور القطاع الفلاحي وتهيئة الهياكل القاعدية والمرافق الاجتماعية إلا أن عمق الأزمة التي عاشتها الجزائر آنذاك وتراجع إيرادات العملة الصعبة بنسبة 70% أثرت على تنفيذ المشاريع المقررة بنسبة 67% أي أن حجم المشاريع المنفذة بلغت قيمتها 370 مليار دج فقط ولم تسلم الجزائر من تداعيات الوضع الاقتصادي الخانق لينتقل الخطر للجانب الاجتماعي، ففي سنة 1988 انفلت الوضع الاجتماعي بسبب ارتفاع معدلات البطالة ونسب الفقر فخرج الشعب الجزائري إلى الشارع مطالب بضرورة تحسين أوضاعه، ما جعل السلطات الجزائرية آنذاك تدق ناقوس الخطر بضرورة إعادة النظر في إستراتيجيتها التنموية وبمساعدة المنظمات الدولية كانت الضرورة تشير إلى فتح الاقتصاد وتحرير المنافسة للدخول لاقتصاد السوق.

2/- مكانة قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من 1990 إلى 2016:

أ/- تعريف القانون المنجمي للمحروقات:

يعرف عمر خليف القانون المنجمي للمحروقات بأنه " ذلك القانون الذي يشمل مجموع القواعد التي يسري تطبيقها عند القيام بأعمال الاستكشاف عن المحروقات وعند استغلال الحقول المكتشفة"[1].

من التعريف، يتضح أن الموضوع الرئيسي للقانون هو تعريف النظام الذي تخضع له أعمال الاستكشاف عن المحروقات ونظام استغلال الحقول المكتشفة، وضبط العلاقة بين القائم بعملية الاستغلال والتزاماته نحو المالك.

ويتضح من التعريف أيضا أن عبارة القانون المنجمي للمحروقات تشمل جميع القوانين المرتبطة بالقطاع التي تطبيقها في الجزائر منذ الاستقلال.

وعليه، يستنتج وفق هذا التعريف أن غاية من وضع أي قانون المحروقات، هي تحقيق هدفين:

هدف تنظيم عام هو ضبط المراحل الأولى لصناعة المحروقات، أو ما يعرف بقطاع المنبع Amout، والتي تشمل الاستكشاف والاستغلال.

هدف آخر هو وضع قواعد أساسية هي مسألة حق الوصول إلى الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، وذلك سواء بإعطاء القائم بالاستغلال الحق في الحصول على كل قسم من الإنتاج أو منبعه تماما من الوصول إلى الاحتياطات، وحصر دوره في تقديم الخدمات للمالك هذه الاحتياطات.

ب/- الإطار القانون والتنظيمي لقطاع المحروقات في مرحلة الإصلاحات من 1990 إلى 2016:

تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون 86-14 وذلك بإصدار قانون 91-21 سنة 1991[2]، قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي، والاستفادة من الخبرة و المهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة.

حيث تم تعديل وظهور بنود جديدة، حيث ألغي نص المادة 65 التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة.

وسع القانون 91-21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز (المحروقات الغازية) وألغي بذلك نص المادة 23 الواردة في قانون 1986.

توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار.

---

[1] - بلقاسم سرايرس، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2007-2008، ص94.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 7 ديسمبر: 1991 القانون رقم 91-21، يتمم ويعدل القانون 86-14 المؤرخ في 1991/12/4.

بالنسبة للمنازعات فقد تم تعديل المادة 63 بالمادة 12 والتي تنص على: * تخضع المنازعات التي تنشب بين الدولة وأحد الأطراف عند الاشتراك للجهات القضائية الجزائرية المتخصصة.

إن تطبيق قانون المحروقات 91-21 جرى في ظروف اقتصادية وسياسية خاصة حيث شهدت فترة التسعينات عدم الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الشيء الذي انعكس سلبا على المناخ الاستثماري في الجزائر، وبالرغم من هذا إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت نتيجة هذا القانون واضحة للعيان، إذ سمحت هذه التحفيزات من تجسيد عقود شراكة عديدة، إلا أن جاذبية هذا القانون لم تشفع له عند منتقديه، وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار، وهو ما نص عليه قانون المحروقات الجديد رقم 05-07 لتحقيقه عبر تبني نظام تعاقدي قريب من نظام الامتياز الذي كان سائد قبل التأميم.

وهو من أهم قوانين الجزائر في قانون المحروقات المؤرخ في 28 أفريل 2005[1]، المتعلق بالمحروقات الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية والغازية، ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن، لما له من انعكاسات ايجابية على التنمية والاستثمار بالنسبة للفريق الذي ثمن هذا النص ودافع عنه، وكذا التأثيرات السلبية على ثرواتها البترولية وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له، إن هذا القانون كان مطروحا للنقاش منذ 2001[2] بهدف مواجهة آفاق تتميز بزيادة العرض في المحروقات وبالتالي الانخفاض في السعر، غير أن سعر البترول كان يتجه بوضوح للارتفاع وليس للانخفاض كما توقعه واضعوا القانون الجديد، ورغم ذلك تمت المصادقة عليه بعد أشهر قليلة على تعديله، حيث شمل التعديل نقاطا لا يمكن اعتبارها ثانوية، بعد المعارضة الشديدة التي واجهت قانون المحروقات 05-07تم إصدار الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ 2005/04/28[3].

ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وتم من خلاله تعديل مواد أساسية اعتبارها الكثيرين (بعد تعديل) بمثابة الضمانة الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات، ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر ما يلي:

العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركائها 51% لسونطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر بدلا من نظام عقود الامتياز الذي يخول للأجانب إمكانية تملك الحلقات العليا (المنبع) إلى الآفاق 80%، بمعنى التأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي بأغلبية الأسهم.

التأكيد على أن سونطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحبة الامتياز والمتعاقد[4].

---

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006، ص4.

[2] - الحاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد التنمية جامعة وهران: (2011-2012)، ص 87.

[3] - الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005، ص10

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006، ص4.

(في تعديل للمادة 5 من القانون) وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن (51 % تعديل المادة 68 من القانون).

تم مجددا في 2013، أطلقت الجزائر 4 مناقصات دولية للاستكشاف عن النفط والغاز في 2008 و2009 و2011، ثم 2014 منح فيها رخصة استكشاف من مجموع 75 كتلة ومحيط استكشاف، حينها قامت السلطات العمومية بمعية سلطة الضبط Alnaft بتأجيل إطلاق مناقصة خامسة كانت مقررة سنة لعزوف الشركات الأجنبية، حيث ظلت أعباء الاستكشاف تقع على عاتق مجمع سونطراك في مجال الاستكشاف بنسبة بلغت نحو 85 في المائة، ونفس الأمر ينطبق على الاستكشاف.

وأشار مخطط عمل الحكومة بوضوح عمل الحكومة احتمال تعديل قانون المحروقات في القسم الخاص بتثمين المحروقات حيث أشار أن الحكومة ستظل في حالة الإصغاء الدائم لقطاع الطاقة بشأن أي مراجعة لقانون المحروقات، وذلك لتحسين تنافسية بلادنا باتجاه المتعاملين الأجانب، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها إضافة إلى أن القطاع المنجمي الواجب تثمينه يبقى قطاع هام في مجال المحروقات".

ويتضح من خلال هذا التوجه أن الحكومة عازمة على تعديل القانون بما يكفل إحداث توازن جديد لاستقطاب الاستثمارات والشركات الدولية في زمن المنافسة، وفي وقت أضحى فيه سعر النفط متدنيا، حيث بلغ معدل سعر النفط الجزائري هذه السنة 51 دولار لبرميل، ويتضح مدى قلق السلطات من جمود أو استقرار المخزون والاحتياطي من النفط والغاز في وقت يعرف فيه الطلب المحلي زيادة مطردة بنسب تتراوح ما بين 10 و14 في المائة، وأصبح قانون 05/07 الصادر في 28 أفريل 2005[1].

يتمثل كابحا أمام تطوير الاستكشاف ودعم الاحتياطات ودعم الاحتياطات التي استقرت في حدود 12 مليار برميل بالنسبة للنفط و 4500 مليار متر مكعب بالنسبة للغاز، حيث ظلت معدلات حفر الآبار ضعيفة بمعدل 13 إلى 15 بئرا في 10 آلاف كلم مربع، بينما المعدل الدولي يتراوح ما بين 100 و 105، بل هناك من يعتبر أن هذه الاحتياطات غير مؤكدة بل جزء منها متوقع ومحتمل وأن مستوى إنتاج النفط الجزائري لا يتجاوز 1.2 مليون برميل يوميا، وأن الجزائر في حالة عدم القدرة على تجديد المخزون، ووتيرة الطلب المحلي، فإنها ستتوقف عن التصدير في غضون عشرة إلى خمس عشرة سنة.

ومنذ إلغاء تقاسم الإنتاج وفوض نسبة 51 % مباشرة لسونطراك وفوض الرسم على الأرباح الاستثنائية، لم تأخذ الشركات البترولية الدولية الكثير من عقود الاستكشاف ويشير الخبراء أن هناك عدد من الكوابح منها النظام الجبائي النفطي الذي يثاقل كاهل الشركات ولا يجعل الاستكشاف في ظل تراجع الأسعار جذب، حيث يلاحظ سنتي 2015 و2016 انخفاض محسوس في حصة الشركاء الأجانب يعد إن كانت معتبرة.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 50، نفس المرجع السابق، ص12.

ج/- تراجع جاذبية العوائد البترولية:

بعد أن كانت الجزائر من خلال القانون بتقاسم الإنتاج لنسبة 1986 منطقة جذب للاستثمار ولنشاط الاستكشاف للشركات البترولية حيث نجحت شركات مثل ANADARKO من الشركات الدولية الكبرى وتحتل الصف السادس عالميا، بعد أن كانت مجرد شركة مستقلة صغيرة وكل ذلك بفضل نجاحها في الجزائر، حيث كانت تمثل ثلث الإنتاج النفطي في الجزائر، تحولت الجزائر إلى دولة غير جاذبة للاستثمارات كثيرا، بل برزت ثراعات على خلفية فرض حكومة أحمد أويحي للرسم على الأرباح الاستثنائية بأثر رجعي، ورفعت شركات منها أناداركو وميرسك دعوى قضائية انتهى بالتسوية بالتراضي مع تعويض للشركات، كما رفعت شركات أخرى دعاوي مثل إيديسون الايطالية فرع غاز فرنسا ونجحت في افتكاك تعويض بنحو 300 مليون دولار.

وسابقا بلغت حصة الشركات الأجنبية العاملة في قطاعات المحروقات، لا سيما البترول منها، خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 حسب تقديرات بنك الجزائر، أكثر من 26 مليار دولار، وباقتطاع الرسوم والضرائب، سجلت ربحا صافيا ب 20 مليار دولار نسبة كبيرة منها تمثلها المجموعات الأمريكية، كما تمثل النفط الخام أكبر نسبة من إجمالي حصص الأجانب، حيث تساهم الشركات الأجنبية في إنتاج قرابة نصف ما نستخرجه الجزائر من باطن الأرض بالشراكة مع مجمع سونطراك.

وحسب الإحصائيات، فإن أعلى حصة سجلت للشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات، كان سنة 2012، حيث بلغت حوالي 6.341 مليار دولار، مقابل 5.911 مليار دولار سنة 2013 بينما بلغت حصة الشركاء الأجانب عام 2014، حوالي 5.255 مليار دولار، فيما قدرت عام 2011 ب 4.973 مليار دولار و سنة 2010 ب 3.937 مليار دولار.

ورغم أن الشركات الأجنبية بمقتضى القوانين والتشريعات السارية في قانون المحروقات، وغيرها، تستوفي عددا من الشروط المتصلة بالجباية، منها الرسم على الأرباح الاستثنائية، إلا أن أرباح وعائدات الشركات الأجنبية تبقى معتبرة، رغم التراجع المسجل سنة 2015، بالخصوص في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط، في وقت تبدي الشركات الأجنبية ترددا في الخوض في عمليات استكشاف جديدة الجزائر، ما أثر سلبا على مستويات وأعداد الاكتشاف خلال السنوات الأربع الماضية، حيث ظلت سونطراك تتحمل أكبر الأعباء في هذا المجال، في هذا المجال، فيما عرفت عملية إطلاق المناقصة الدولية الجديدة للاستكشاف تأخر، نتيجة المعطيات المذكورة، وغيرها.

وتكتشف الأرقام الصادرة عن بنك الجزائر، أن تحويلات أرباح الشركات الأجنبية، نظير نشاطاتها في مجال النفط، بلغت عام 2014 مالا يقل عن 4.315 مليار دولار، مقابل 5.107 مليار دولار و5.608 مليار دولار في سنة 2012 ويشكل النفط الخام أكبر مور لأرباح الشركات الأجنبية، فيما قدرت أرباح الشركات الأجنبية ب 350.7 مليون دولار سنة 2014 مقابل 198.3 مليون دولار سنة 2013 بالنسبة للمكثفات، و 291.6

مليون دولار مقابل 202.8 مليون دولار بالنسبة لغاز البروبان المميع، 297.4 مليون دولار مقابل 339.6 مليون دولار بالنسبة للغاز الطبيعي[1].

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت تكيف سياستها الاقتصادية، من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي واجهتها، إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات نمو هامة.

1/- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

عرف النمو الاقتصادي بالجزائر تذبذباً خلال فترة الداسة، وهذا ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور معدل النمو الاقتصادي الفترة 1990-2016

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو%	2.2	0.3	2	2.5	0.3	3.9	3.8	1.2	5

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	2	3

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
2.4	2.4	2.1	2.83	3.3	2.81	3.84	3.8	3

المصدر: بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 26.

[1] - مخطط عمل الحكومة، نحو رابع تعديل لقانون المحروقات www.eco-algria.com تاريخ الاطلاع 4 أفريل 2018.

الشكل رقم 09: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات جدول

تحليل النتائج:

من خلال الجدول والشكل أعلاه نحاول عرض تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة الأخرى وكذا من سنة لأخرى.

فالفترة الممتدة من 1990-1998: لم يتحسن معدل النمو الاقتصادي فقد كان حبيس تقلبات الإصلاحات الاقتصادية، حيث تراجع سنة 1997 ليحقق 1.2%، بعد أن كان قد حقق سنة 1996 معدلا يقدر ب 3.8 % والذي تزامن مع تراجع نسبة القروض الاقتصادية، كما عرفت معدلات النمو نتائج مرضية خاصة سنة 1998 أن وصل إلى 5%، وهذا نتيجة لانطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة.[1]

الفترة 1999-2005: رغم السير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات فالنمو الاقتصادي لم يتحسن وبقي حسب تقلبات الإصلاحات الاقتصادية إلى أن تم القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (رغم النمو) سنة 2001-2004 لتبلغ قيمته أعلى مستوى سنة 2003 بقيمة 6.8% بعد أن كان 3.2% سنة 1999.[2]

---

[1] - احمد نصير، **أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص 296.

[2] - بلعزوز بن علي، **عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 26.

الفترة 2006-2013: خلال هذه الفترة ارتفعت أسعار النفط وأضفت نوعا من الاستقرار على مؤشرات الاقتصاد الجزائري حيث تم استغلال هذه الوفرة المالية في تبني سياسة إنعاشية تهدف في الأساس إلى تحقيق نسب مرتفعة للنمو الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية، فكانت هذه المرحلة تكملة لدعم النمو الاقتصادي من خلال البرامج الاتفاقية المختلفة، إلى أن نسب النمو استقرت في حدود 3%، خلال هذه الفترة عكس توقعات الحكومة لأن تبلغ نسبة 7%، في ذلك وبناءا على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء اقتصاد منتج ضمن المخططات الخماسية المقرر، منذ سنة 2000.[1]

الفترة 2014-2016: نلاحظ أن معدلات النمو خلال هذه الفترة في انخفاض نتيجة لتأثيرها بالأزمة النفطية حيث وصلت قيمتها 3% سنة 2016 فمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات السعرية للنفط.

2/- أثر تغير أسعار البترول على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول السباقة نسبيا في مجال النفط، على صعيد دول منظمة الأوبك، حيث سنتناول الفرع تطورات أسعار النفط في الجزائر وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين (1990-2016).

الجدول رقم 11: تطور سعر النفط الجزائري خلال الفترة 1990-2016

الوحدة: دولار أمريكي /البرميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر النفط	22.62	18.62	18.44	16.33	15.53	18.86	20.29	18.68	12.28

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
17.48	28.8	27.74	24.91	28.73	38.35	54.65	66.05	74.66

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
98.96	82.35	80.35	112.92	111.05	109.55	90.38	53.07	37

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات WWW.ONS.DE، تقرير وزارة المالية لسنة 2016.

[1]- مداخلة يوم دراسي، ص 123.

الشكل رقم 10: تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2016.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تحليل النتائج:

الفترة 1990-2000: خلال هذه الفترة أسعار النفط عرفت الارتفاع التدريجي تارة، والارتفاع المفاجئ والكاسح تارة الأخرى، فمثلا كان متوسط سعر برميل النفط 17.48 دولار للبرميل سنة 1999، وخلال السنة الموالية مباشرة بلغ 28.8 دولار للبرميل، أي أنه سجل ارتفاعا قدر ب11.32 دولار وهذا راجع إلى قيام الأوبك وبالتعاون مع خارجها بتخفيض الإنتاج بمقدار 2.104 مليون برميل، يوميا في شهر مارس من عام 1999.

الفترة 2001-2009: عرفت قطاع المحروقات في هذه الفترة تحسنا ملحوظا من حيث الفعالية، إذا أنه تكيف تدريجيا مع المشهد العالمي الطاقوي وسجلت أسعار النفط إبتداءا من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 ارتفاع ستمر وبدرجة كبيرة أن بلغ 98.96 دولار للبرميل سنة 2008 بعد أن كان 24.74 مليار دولار سنة 2001 انعكست فوائضه ايجابا على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ساهم قطاع المحروقات بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، لتعرف انخفاض في مطلع سنة 2009 قدر ب62.35 دولار أمريكي بسبب أزمة العقاري.

الفترة 2010-2016: عاودت الأسعار ارتفاعها ولكن بشكل طفيف بسبب استعادة الاقتصاد العالمي لبوادر تعافيه، فخلال سنة 2011 سجلت أسعار النفط أرقاما قياسية وصلت إلى 112.92 دولار للبرميل، فهاته الارتفاعات المتتالية في الأسعار أغلبها ترجع إلى عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية كالثروات العربية تفاقم الأزمة

السياسية في الشرق الأوسط والتهديدات الإيرانية المتواصلة، بلغت مضيق هرمز، إضافة إلى الصراع السياسي في السودان، كلها عوامل ساعدت في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.[1]

أما سنة 2014، 2015 و2016 فقد سجلت انخفاض منها حتى لأسعار البترول بلغت 90.38، 53.07 و37 دولار للبرميل يرجع هذا الانخفاض لمجموعة من الأسباب أهمها أن السعودية رفضت خفض الإنتاج دخول حصة إيران الجديد للسوق باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية وتراجع استهلاك الدول للبترول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاجها واستخدامها للغاز الصخري مما هيأها لأن تصبح دول مصدرة للغاز الصخري بعد أن كانت أكبر مستورد وبالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط.[2]

المطلب الثالث: دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وخلال الفترة 1990-2016.

يشكل النفط في الجزائر جوهر الدورة الاقتصادية ويظهر تأثيره في اقتصاد ريعي مثل اقتصادنا وتتجلى هذه التبعية لأسعار النفط في كل المتغيرات الاقتصادية تقريبا فهي تؤثر على.

أ/- الاستقرار الخارجي: من خلال الأرصدة الميزان التجاري إلى جانب المديونية الخارجية.

ب/- الاستقرار الداخلي: يتجلى هذا التأثير من خلال الناتج الداخلي الخام تحقيق النمو الاقتصادي، الحد من ظاهرة البطالة، معدل التضخم.

سنحاول في دراستنا توضيح حالة الاقتصاد الجزائري ونركز على أثر تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 والتي أثبت بأن التغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

[1] عادل أحمد إبراهيم، تاج السرعثمان، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة جزيرة الورد القاهرة، 2012، ص65.

[2] د. جاب الله مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص10.

1/- أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي:

أ/- أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي:

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة والجدول الموالي يستعرض الناتج الإجمالي المحلي للجزائر من 1990-2016.

الجدول رقم 12: تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990-2016

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قيمة الناتج المحلي الإجمالي	554.4	862.1	1074.7	1189.7	1487.4	2005	2570	7880.2	2830.5

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
3248.2	4098.8	4235.6	4455.3	5124	6150.4	7563.6	8520.6	9306.2

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
10993.8	9968	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3	17242.5	16591.9	18743.5

المصدر: الديوان الوطني للإعلام والإحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم 11: تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990-2016

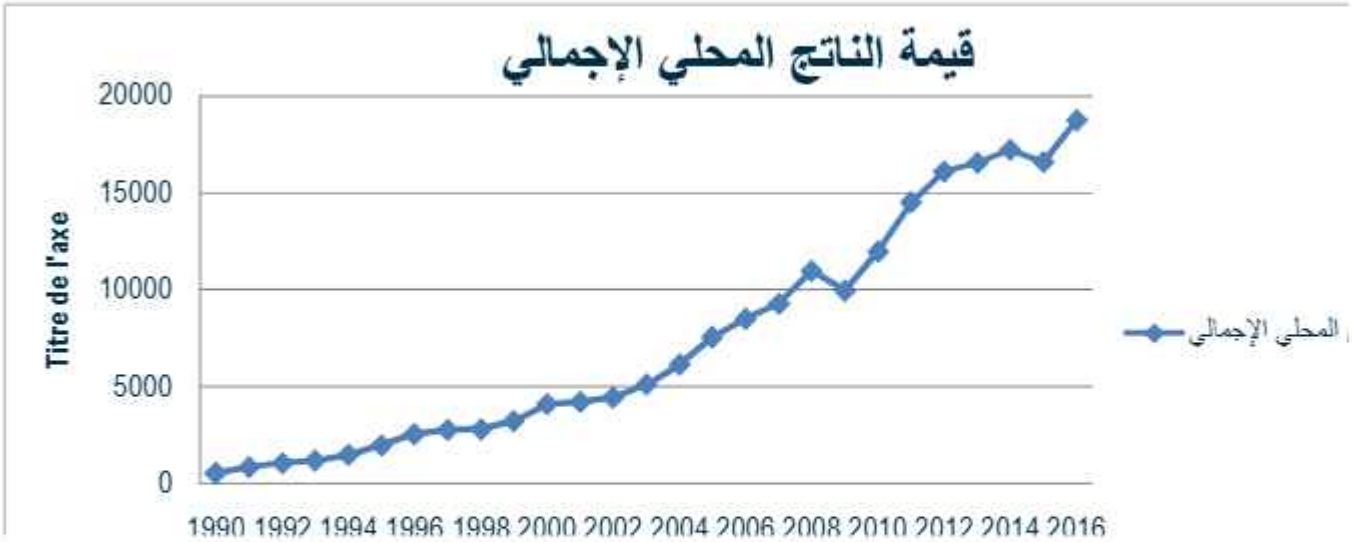

المصدر: من إعداد الطالبتين .

تحليل النتائج:

الفترة من 1990-2008: عرفت نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمته سنة 1990 حوالي 554.4 مليار دج ليبلغ سنة 2008 حوالي 10993.8 مليار دج نتيجة لعودة الاستقرار السياسي والأمني وتطبيق الإجراءات التصحيحية بمساعدة صندوق النقد الدولي، وكذا دخول الجزائر في تطبيق البرامج التنموية والسياسة المالية التوسعية.

الفترة 2009-2016: انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 إلى 9968 مليار دج جراء التأثر بأزمة انخفاض سعر النفط إلى 62.35 دولار للبرميل وبعد تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري التي تعرض لها في سنة 2009 أخذت قيم الناتج المحلي الإجمالي اتجاه تصاعدي وتبلغ 17242.5 مليار دج، هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات يعد أمرا منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج الخام في الجزائر.

ب/- أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم:

لقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوطا تضخمية شديدة مثلما هو موضح في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 13: تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	20.2	25.2	31	21.6	29.4	21.7	18.7	7	5

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
2.6	0.33	4.22	1.41	2.52	3.56	1.64	2.5	3.5

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3	4.1	3.91	4.50	8.92	3.3	3.2	4.8	5.7

المصدر: نعيمة زيزمي، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص2.

تقرير وزارة المالية 2016.

[1]- طارق قدور، **التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، 6 ماي 2015، ص 8.

الشكل رقم 12: تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2016.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تحليل النتائج:

الفترة 1990-1994: عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال هذه الفترة، بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية إذا انتقل من 20.2% سنة 1990 إلى 29.4% سنة 1994، وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبه مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى تخفيض الدينار الجزائري في سنة 1994.

الفترة 1995-2000: خلال هذه الفترة عرفت معدلات التضخم انخفاض ملحوظ وكبير لتبلغ أقل قيمة لها، 0.3% سنة 2000 بعدما ما كانت 21.7% سنة 1995 وهذه النتائج تحقق بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي والتي تزامنت مع سياسة تحرير الأسعار نهاية 1997.

الفترة 2001-2012: نلاحظ في هذه الفترة عودة ظهور الموجات التضخمية لكن بأقل حدة من سنوات التسعينات، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2012 حوالي 8.92% بعدما كان 4.22% سنة 2001، وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار النفط و الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2012) وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014).[1]

[1]- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، 1989-2012**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014، ص 216.

الفترة 2013-2016: نلاحظ أن وتيرة التضخم في هذه الفترة انخفضت لتبلغ سنة 2013 حوالي 3.3% لكن سرعان ما عاودت ارتفاعها لتبلغ 4.8% سنة 2015 و5.7% سنة 2016 وهذا راجع لعدم استقرار مستوى الأسعار.[1]

ج/- أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشر البطالة:

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولعل أبرز سمات الأزمة الاقتصادية هي تزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه الباحثين عنه دون أن يعثروا عليه[2].

الجدول رقم 14: تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	19.2	20.2	21.3	29.5	24.36	28	28	28.2	28

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
29	28.9	13.7	17.3	15.6	17.7	15.26	12.30	11.8

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
11.30	11.20	10	9.97	9.7	9.8	10.6	11.2	9.2

المصدر: الديوان الوطني لإعلام والإحصاء www.ons.dz

[1]- بن عزة محمد، شبي عبد الرحيم، **تربش محمد، فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد**، يوم دراسي، تلمسان، 2016، ص 125.

2- نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص211.

الشكل رقم 13: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تحليل نتائج:

شهدت الفترة ممتدة من 1990-2000: تميز سوق الشغل خلال هذه الفترة بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت 28.9% سنة 2000 بعدما كانت 19.2% سنة 1990 فالأزمة الاقتصادية الحادة التي شاهدتها هذه الفترة والتي أتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العامل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر، وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.[1]

أما الفترة 2001-2016: نلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة حيث بلغت 28.9% سنة 2001تصل ّ إلى حوالي 9.9% سنة 2016، وهذا الانخفاض الملحوظ كان نتيجة تطبيق حزمة من الإجراءات واستحداث العديد من البرامج التي تهدف إلى ترقية مستوى التشغيل في الجزائر إضافة أن الجزائر خلال هذه الفترة طبقت سياسة توسعية من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية مما حفز الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية وإنشاء عدد كبير من مناصب العمل تجاوز 3 ملايين منصب حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقامت الدولة بعدة تعديلات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

[1] - ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب، المكسيك، تونس والسنغال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، الجزائر، ص120.

والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة فقدمت عدة تسهيلات لشباب بإنشاء مؤسسات والاستثمار، بفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إنشاء أكثر من 900000 مؤسسة مصغرة تشغيل 300000 عامل إضافة إلى برامج عقود إدماج الشباب الذي طرح سنة 2008 للشباب الذي يبحث عن عمل من 18 سنة- 35سنة علما ً أن 120000 حاصل على شهادات.

جامعية يقبلون على سوق العمل إضافة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني اللذين يتجاوز عددهم 500000 طالبا سنويا.[1]

إلا أن هذه النتائج في مجال تخفيض البطالة تبقى محل جدل بين الاقتصاديين وذلك للاختلاف الدائر حول التعريف الحقيقي لمفهوم الشغل، لأن عدد كبير من مناصب العمل كانت في أنشطة تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل.[2]

2/- أثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-2016

أ/- أثر تغيرات أسعار البترول على وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2016.

يمثل الميزان التجاري المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي يتكون من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، يعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة.[3]

[1]- حبيب قنوني وآخرون، البطالة والتضخم في الجزائر، 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، بسكرة، العدد 11، 2014، ص 120.

[2]- ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3]- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 244.

الجدول رقم 15: تطور الصادرات خلال فترة 1990-2016. الوحدة: مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات الإجمالية	قيمة الصادرات من المخزونات	قيمة الصادرات خارج المحروقات
1990	11304	10865	439
1991	12101	11726	375
1992	10837	10388	449
1993	10091	9612	479
1994	8340	8053	287
1995	12240	9731	509
1996	13375	12494	881
1997	13889	13378	511
1998	10213	9855	358
1999	15522	12084	438
2000	22031	21419	612
2001	19132	18489	648
2002	18825	18091	734
2003	24612	23939	673
2004	32083	21302	781
2005	45036	43937	1099
2006	54613	53456	1157
2007	60613	58831	1782
2008	79298	77361	1937
2009	45294	44128	1066
2010	57053	55527	1526
2011	73489	71427	2062
2012	71866	69804	2062
2013	65917	63752	2165
2014	62886	60304	2582
2015	37387	35724	2063
2016	28880	27100	1780

المصدر: http://www.andi.dz

الشكل رقم 14: تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 1990-2016.

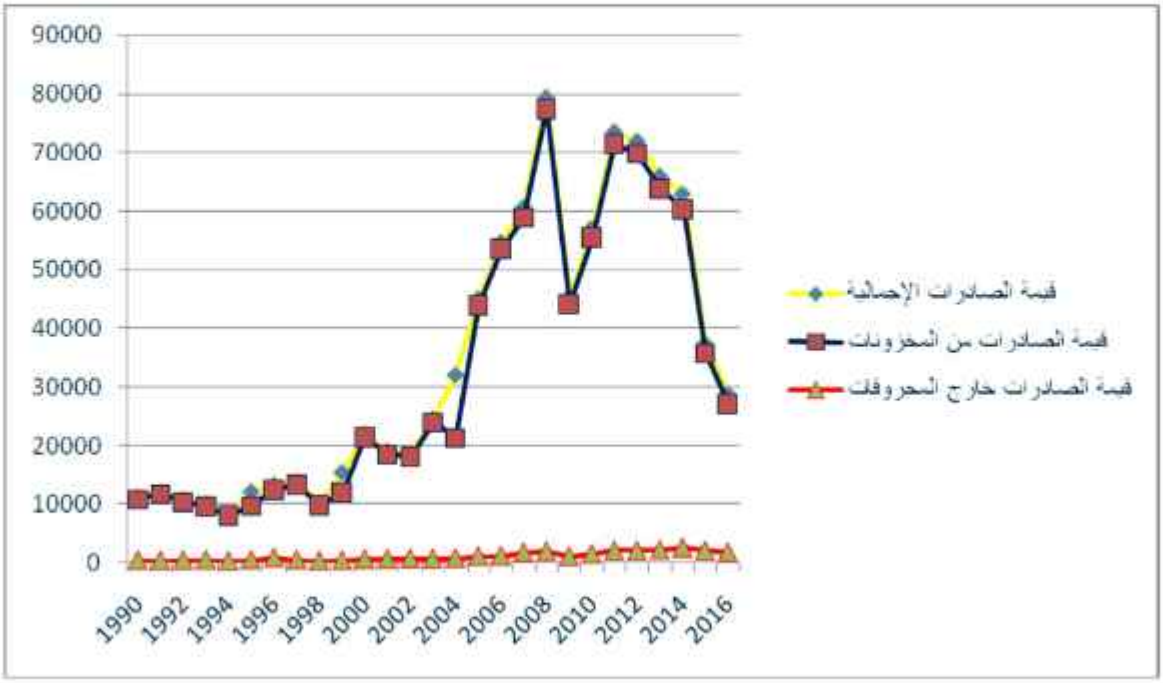

مصدر: من إعداد الطالبتين .

تحليل النتائج:

الصادرات الإجمالية: خلال الفترة 1990-2008 عرفت تزايد طوال الفترة المدروسة مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية حيث بلغت سنة 1990 حوالي 11304 مليون دولار لتبلغ ولأول مرة، 79298 مليون دولار سنة 2008.

الصادرات النفطية: عرفت تحسن ملحوظ بنسبة 97% حيث انتقلت من مبلغ 21419 مليون سنة 2000 إلى 27100 مليون دولار سنة 2016.

الصادرات غير النفطية: رغم النسبة الضعيفة للصادرات خارج المحروقات التي لم تتجاوز 3% في أحسن حالتها إلا أن قيمتها في تزايد مستمر حيث تجاوزت 1937 مليون دولار سنة 2008 بعدما كانت 439 مليار دولار سنة 1990 هذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي.

أما الفترة الممتدة من 2009-2016: كانت الصادرات الجزائرية في تراجع سنة 2009 وبلغت قيمتها 45294 مليون دولار بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم، لترتفع وتبلغ سنتي 2010 و2011 حوالي 73489 مليون دولار و71866 مليون دولار على التوالي وتأخذ بعدها المنحنى التنازلي وتصل سنة 2016 حوالي 28880 مليون دولار نتيجة اللازمة وتراجع أسعار النفط.

أما بالنسبة للصادرات النفطية، أيضا قد ارتفعت ووصلت لأعلى قيمة بمبلغ 4184.3 مليار دج سنة 2012 بعد أن كانت 2412.7 مليار دج سنة 2009 وتنازلت بسبب انهيار سعر النفط وصلت إلى قيمة 1682.5 مليار دج سنة 2016.

الصادرات غير النفطية: استمرت في الارتفاع إلى أن تجاوزت عتبة 2062 مليار دولار سنة 2012 ووصلت إلى أكثر من 2582 مليار سنة 2014 بعد أن كانت 1066 مليار دولار، وهذا نتيجة لسياسة الدولة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات وللقطاعات المتخصصة للمنتجات الموجهة للتصدير وخاصة المنتجات الفلاحية، وتجدر الإشارة هنا أن الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاعا ملحوظا نحو الاتجاه الأوروبي منذ دخول اتفاقية الشركة حيز التنفيذ سنة 2005، إلا أن هذه القيمة تبقى دون المستوى المطلوب.

ما يمكن استخلاصه من الجدول والشكل السابقين هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات وهذا ما يدل على هشاشته، حيث يتأثر بمختلف الصدمات الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار البترول ورغم مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات لأجل ترقية الصادرات تابعة لقطاع المحروقات.

الجدول رقم 16: تطور الواردات خلال فترة 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قيمة الواردات	9684	7680	8406	8789	9365	10761	9098	8687	8403

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
9164	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27391

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
39479	39294	40473	47247	50376	57852	58580	51501	46720

المصدر: http.//www.andi.dz المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

الشكل رقم 15: يوضح تطور الواردات خلال الفترة 1990-2016.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تحليل النتائج:

لقد شهدت الفترة 1990-1999: قفزت الواردات الجزائرية من 9684 مليون دولار سنة 1990 إلى 10761 مليون دولار سنة 1995، هذا راجع أساس إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية ودخول مرحلة التحرير الكلي وقد انخفضت سنة 1996، هذا رجع إلى تقلص حجم الواردات .

الغذائية واستقرار الطلب وتراجع التهريب بالحدود.

أما فترة 2000-2016: سجلت حصيلة الواردات ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر ب 46720 مليون دولار سنة 2016، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط، وكذا السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة المتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو التي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات، فمن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات تتعلق بشكل كبير بأسعار النفط.[1]

ب/- تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 1990-2016

يعتبر التغير في رصيد ميزان التجاري محصلة التغيرات في كل الصادرات والواردات والجدول التالية يوضح ذلك خلال الفترة 1990-2016

[1]- السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، 1970-2012**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، ورقلة –الجزائر، 2012، ص85.

الجدول رقم 17: وضعية الميزان التجاري للفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الميزان	1620	6040	2432	-1302	-1025	-521	4277	4202	810

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
3358	12858	9192	6816	11078	13775	24989	33157	32532

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
39829	5900	16580	26242	21490	11068	4306	-13714	-17840

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات www.ons.dz
المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

الشكل رقم 16: تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 1990-2016

صدر: من إعداد الطالبتين.

تحليل النتائج:

الفترة 1990-1999: نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر كان في حالة فائض خلال الفترة 1990-1993 بلغت قيمته 1302 مليون دولار نهاية 1993 ليسجل عجز خلال السنتين 1994-1995 ويسجل قيمة 1325 مليون دولار و521 مليون دولار على التوالي والسبب انخفاض أسعار النفط التي خفضت من حصيلة الصادرات وكذا الفوضى في الاستيراد نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية التي رفعت من حصيلة

الواردات، ليعود الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب بعد سنة 1996 ويبلغ سنة 1999 قيمة 3358 مليون دولار.

أما الفترة 2000-2008: حقق رصيد الميزان التجاري نمو في الفائض حتى بلغ سنة 2008 حوالي 39829 مليار دج بعد أن كان سنة 2000 حوالي 12858 مليون دولار، ويرجع السبب أساس إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر واستقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط سنة 2008، مما أسفر عن إيرادات للدولة سابقة لها، وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية، وهذا ما مثل دعامة الاستقرار لرصيد الميزان التجاري.

كما عرفت الفترة الممتدة من 2009-2016: بأن رصيد الميزان التجاري تراجع الحاد خلال سنة 2009 بلغ قيمة 5900 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار المحروقات نتيجة لتراجع الطلب عليها جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، هذا الانخفاض في رصيد الميزان التجاري لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن التدريجي منذ سنة 2010، ليشهد مرة أخرى تراجعا كبيرا بدءا من سنة 2013 ويسجل عجز خلال السنتين 2015 و2016 فوصلت أدنى قيمة له حوالي 17840 مليون دولار، وذلك لتراجع سعر البترول جراء أزمة 2014 الذي وصلت قيمته 37 دولار للبرميل ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات.[1]

كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية، فالاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية يجعل من الميزان التجاري الجزائري رهينا بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية[2].

ج/- أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية:

عانى الاقتصاد الجزائري أزمة الديون الخارجية بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986، الأمر الذي وضع الدولة أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول محققة لهذه المعضلة فانتهجت إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة هامة، بدءا من سنة 2004،والجدول الموالي يبين ذلك[3]:

1 مريم محمود، مرجع سابق، ص6.

2- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص144.

3 تقرير بنك الجزائر لسنة 2006.

الجدول رقم 18: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدين الخارجي	28.37	27.87	26.67	25.72	29.48	31.57	33.56	31.22	30.47

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
28.14	25.06	22.57	222.54	23.39	22.82	17.19	5.61	5.6

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
5.58	5.68	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73	3.02	2.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر (2000-2015)، تقرير وزارة المالية سنة 2016.

الشكل رقم 17: منحنى المديونية الخارجية خلال الفترة 1990-2016

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تحليل النتائج:

الفترة 1990-2006: وصل حجم المديونية في هذه الفترة إلى مرحلة جد حرجة في الاقتصاد الوطني حيث بلغت ذروتها سنة 1996 بحوالي 33.56 مليار دولار فانتهجت الدولة سنة 2004 الدفع المسبق للديون الخارجية باستخدام الفوائض النفطية المتراكمة، لتتم إعادة جدولتها مع نادي باريس ونادي لندن استطاعت ما بين 2004

و2005 تسديد مبلغ 5.63 مليار دولار وتسارعت وتيرة تسديد الدين الخارجي سنة 2006 لتهبط قيمته إلى 5.61 مليار دولار عندما وقعت الجزائر مجموعة الاتفاقات سمحت لها بتخفيض ديونها الخارجية.

الفترة 2007-2016: عرفت قائم الدين الخارجي في هذه الفترة اتجاه تنازليا وصل في نهاية سنة 2016 إلى 2.9 مليار دولار، بعد أن كان 5.6 مليار دولار سنة 2007، مما عزز الجدارة الإئتمانية للدولة وبالتالي استطاعت الجزائر تصحيح أخطاء الماضي، عن طريق التسديد المقدم للديون المعاد جدولتها.[1]

[1]- تقارير بنك الجزائر (2000-2015).

المبحث الثاني: استخدام النموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية

من هذه الدراسة سوف نحاول معالجة اثر تغيرات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري وذلك باعتماد على بناء نماذج الانحدار الخطي البسيط مع استعمال معامل الارتباط و معامل التحديد وكذا الجداول والرسومات البيانية واستخدام برنامج spss، حيث النموذج المعياري المستعمل هو كما يلي:

$$y_t = B_0 + B_1 X_t + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t: المتغير التابع أو المفسر والذي يتأثر .

X_t : المتغير المستقل أو المفسر والذي يؤثر وهو يمثل هنا سعر البترول .

B_i المعاملات.

ε: الخطأ العشوائي.

المطلب الأول: تعريف التغيرات.

1/- تقديم المتغيرات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

المتغيرات التابعة

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

CH : معدل البطالة.

INF : معدل التضخم.

E : المديونية الخارجية.

المتغير المستقل

PP : سعر البترول.

2/- تعريف المتغيرات

✸ **متغير الناتج المحلي الإجمالي:** المعبر عنها بالمليار دج ورمزنا له بالرمز GDP والبيانات مأخوذة من الديوان الوطني للإعلام والإحصائيات WWW.Ons.dz

✸ **متغير سعر البترول:** المعبر عنها بالدولار ورمزنا لها PP والبيانات مأخوذة من الديوان الوطني للأعلام والإحصائيات WWW.Ons.dz.

✸ **متغير معدل البطالة:** المعبر عنها % ورمزنا لها بالرمز CH ووالبيانات مأخوذة من الديوان الوطني للأعلام والإحصائيات WWW.Ons.dz.

✸ **متغير معدل التضخم:** المعبر عنها % ورمزنا لها بالرمز INF والبيانات مأخوذة من الديوان الوطني للأعلام والإحصائيات WWW.Ons.dz.

✸ **متغير المديونية الخارجية:** المعبر عنها بالمليار دولار ورمزنا لها بالرمز E والبيانات مأخوذة من تقارير بنك الجزائري.

المطلب الثاني: إطار التطبيقي للدراسة.

قبل تطرقنا إلى اختبار الفرضيات وتفسير النتائج قمنا بتمثيل المتغيرات الدراسة بيانيا:

1/- رسم لوحة الانتشار

الشكل رقم 18: منحنى الانحدار الخاص بأثر PP على GDP

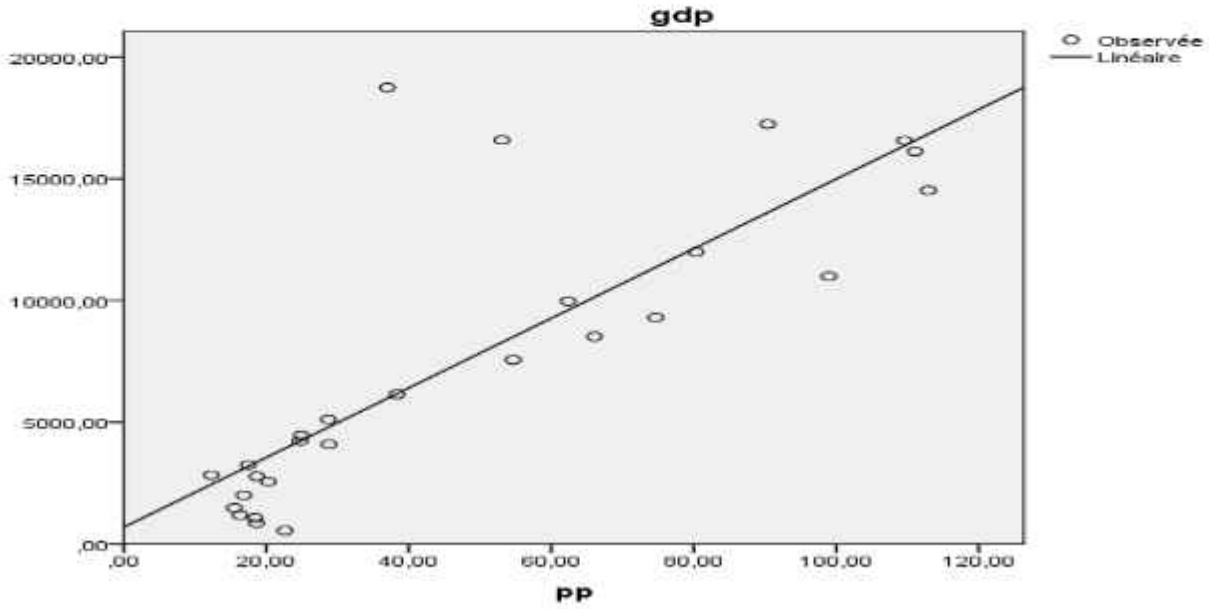

من خلال رسم لوحة الانتشار: يتبين لنا تشكل سحابة من النقاط غير متباعدة عن بعضها البعض، حيث تمثل خطا مستقيما ذي اتجاه واحد ويؤكد بان العلاقة بين المتغير التابع (GDP) ةوالمتغير المستقل (PP) علاقة خطية موجبة.

الشكل رقم 19: منحنى الانحدار الخاص بأثر PP البطالة، التضخم

منحنى الانحدار الخاص بأثر **PP** على البطالة

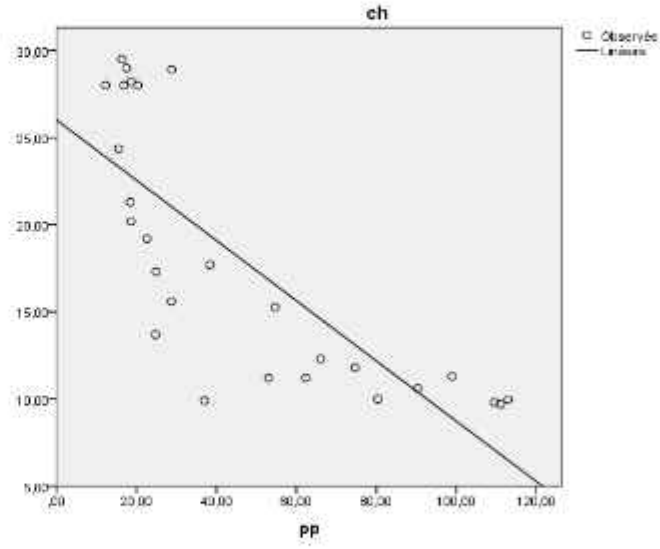

منحنى الانحدار الخاص بأثر **PP** على التضخم

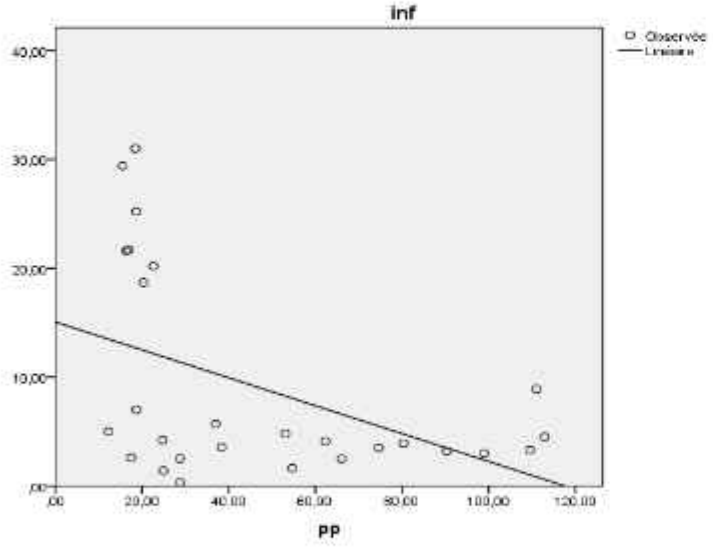

وتبين من خلال رسم لوحة الإنتشار للمنحنيين الإنحدار الخاص بأثر PP على كل من البطالة والتضخم تشكل نقاط متباعدة عن بعضها البعض، وهذا يأكد بأن العلاقة بين متغيرين تابعين (INF) (CH) والمتغير المستقل (PP) علاقة سالبة.

الشكل رقم 20: منحنى الانحدار الخاص بأثر PP على E:

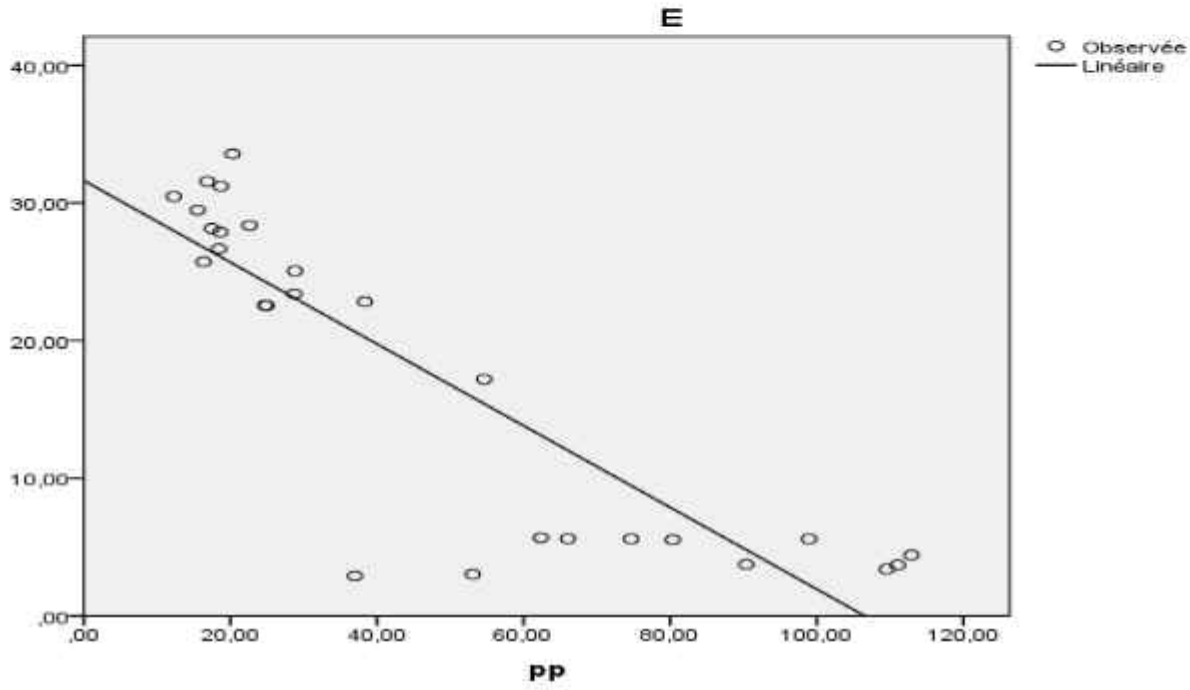

من خلال المنحنى الخاص بأثر PP على E يبين تشكل نقاط متباعدة عن بعضها البعض، وهذا يوضح بأن العلاقة بين المتغير التابع (E) والمتغير المستقل (PP) علاقة سالبة.

2/- مصفوفة الارتباط (corrélation matrix):

من مصفوفة الارتباط الأصلية نجد :

الجدول رقم 19: مصفوفة الارتباط الأصلية

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	P- value	القرار
(GDP PP)	0.817	0.000	معنوي
(CH PP)	-0.784	0.000	معنوي
(INF PP)	-0.461	0.016	معنوي
(E PP)	-0.869	0.000	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات(spss)

من الجدول مصفوفة الارتباط الأصلية نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل (PP)، والمتغير التابع (GDP) بالقيمة (0.817) و وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل و المتغيرات التابعة وهذا بين كل من (PP) و (ch) وبين (PP) و(INF) بين (PP) و(E) بالقيم (0.784-) ، (0.461-), (0.869-) على التوالي .

أما ما يوضح العمود P-Value هو معنوية معاملات الارتباط بين المتغيرات الموجودة في الجدول السابق، حيث أن قيمة P-Value في كل الحالات السابقة اقل من (5%) و(1%) .

3/- اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

لاختبار الفرضيات وتفسير النتائج سيتم استخدام نموذج انحدار الخطي البسيط بالاعتماد على spss وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول:

بالنسبة لنموذج الأول سنأخذ المتغير سعر البترول (PP) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع.لاختبار الفرضية الأولى لوجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لسعر البترول (PP) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 20: يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.817[a]	.668	.655	3492.04891

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 20 أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحد يد (R^2) معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) بلغت (0.817) ، (0.668) ، (0.655) على التوالي، فبالنسبة لقيمة معامل الارتباط تدل على علاقة قوية بين كل من (PP) (GDP) أما قيمة معامل التحديد فهي تدل على أن متغير سعر البترول (pp) يفسر (66.8%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أما (33.2 %) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي فترجع لعوامل أجرى.

الجدول رقم 21 : يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA)

تحليل التباين ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	612837300.994	1	612837300.994	50.256	.000b
	Résidu	304860140.173	25	12194405.607		
	Total	917697441.167	26			

المصدر: مخرجاتSPSS

ظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (50.256) وبقيمة مستوى الدلالة (0.000)، مما يدل على أن النموذج ذو جودة ومقبول إحصائيا أي ذو دلالة إحصائية، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الدلالة (0.000) فهي أقل من (5%) وبالتالي نرفض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه يوجد أثر معنوي ايجابي ذو دلالة إحصائية لسعر البترول في الناتج المحلي الإجمالي أي أن هناك أثر لأسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

الجدول رقم 22: يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول و معنوياتها.

معالم النموذج ومعنوياتها.

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	692.988	1164.755		.595	.557
	PP	142.967	20.167	.817	7.089	.000

مصدر مخرجات (spss)

يوضح الجدول معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول و معنوياتها.وبالتالي نستطيع أن نكون هذا النموذج كما يلي:

$$GDP=692.988+142.967(PP)$$

حيث تدل قيمة معامل سعر البترول (PP) على أنه يوجد كلما زاد سعر البترول بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(142.967) ,وهذه النتيجة تؤكد على وجود أثر ايجابي لأسعار البترول (GDP) وهو ما يتفق مع الفرضية الأولى.

النموذج الثاني

بالنسبة لهذا النموذج كذلك نأخذ المتغير سعر البترول (PP) كمتغير مستقل ومعدل البطالة (CH) كمتغير تابع لإختبار الفرضية الاولى (وجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لسعر البترول (PP) على معدل البطالة(CH) ، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 23: يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.784a	.614	.599	4.74370

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) بلغت (0.784)، (0.614)، (0.599)علي التوالي فبالنسبة لقيمة معامل الارتباط تدل على علاقة ارتباطية قوية بين كل من (PP) و(CH)، أما قيمة معامل التحديد فهي تدل على أن متغير (PP) يفسر (61.4%) من التباين ومن التغير الحاصل في معدل البطالة (CH)، أما (38.65%) من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة فترجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم 24: يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA)

تحليل التباين (ANOVA)

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	896.175	1	896.175	39.825	.000b
	Résidu	562.567	25	22.503		
	Total	1458.743	26			

المصدر: مخرجات SPSS

يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (39.225) وبقيمة مستوى الدلالة (0.000) مما يدل على أن النموذج ذو جودة و مقبول احصائيا أي ذو دلالة إحصائية، وبالرجوع الى قيمة مستوى الدلالة (0.000)، فهي أقل من (5%) وبالتالي رفض فرض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غيرمعنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه يوجد أثرمعنوي ايجابي ذودلالة احصائية لسعر البترول في معدل البطالة أي أن هناك أثر لسعر البترول في معدل البطالة عند مستوى الدلالة (5%).

الجدول رقم 25: يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني و معنوياتها.

معالم النموذج و معنوياتها.

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	26.007	1.582		16.437	.000
	PP	-.173-	.027	-.784-	-6.311-	.000

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 25 معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني ومعنوياتها.

وبالتالي نستطيع أن نكون هذا النموذج كمايلي:

CH=26.007-0.173 (PP)

حيث تدل قيمة معامل سعر البترول (PP) على أنه كلما زاداسعر بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة بمقدار (0.173)، وهذه النتيجة توضح عدم وجود أثر اجابي لأسعار البترول على (CH) وهو ما يرفض الفرضية الأولى .

النموذج الثالث:

بالنسبة لهذا النموذج سنأخذ متغير سعر البترول (PP) كمتغير مستقل ومعدل التضخم (INF) كمتغير تابع,لاختبار الفرضية الأولى (وجود أثر معنوي ايجابي أي أثر ذو دلالة احصائية لسعر البترول (PP) على معدل التضخم (INF).

الجدول رقم 26: يوضح القدرة (الدرجة)التفسيرية للنموذج .

القدرة(الدرجة) التفسيرية للنموذج.

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.461	.212	.181	8.54580

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 26 أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) بلغت (0.461)، (0.212)، (0.181) على التوالي.

فبالنسبة لقيمة معامل الارتباط تدل على علاقة ارتباط ضعيفة بين كل من (PP)و(INF)، أما قيمة معامل التحديد فهي تدل على أن متغير سعر البترول (PP) يفسر (21.2%) من التباين أو من التغير الحاصل في معدل التضخم (INF)، أما (78.8%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم فنرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم 27: يوضح جدول تحليل التباين ANOVA

تحليل التباين ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	492.075	1	492.075	6.738	.016b
	Résidu	1825.769	25	73.031		
	Total	2317.844	26			

المصدر:مخرجات SPSS

يظهر جدول تحليل التباين ANOVA أن قيمة اختبار f المحسوبة بلغت (6.738) وبقيمة مستوى الدلالة (0.016) مما يدل أن النموذج.

الجدول رقم 28: يوضح معالم نموذج الثالث ومعنوياتها

معالم النموذج و معنوياتها.

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	15.062	2.850		5.284	.000
	PP	-.128-	.049	-.461-	-2.596-	.016

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 28 معالم نموذج الثالث ومعنوياتها وبالتالي نستطيع ان نكون النموذج كما يلي:

$$INF=15.062-0.128\ (PP)$$

حيث تدل معامل سعر البترول (PP) على أنه كلما ازادا سعر البترول بوحدة واحدة ينخفض معدل التضخم بمقدار(0.128) وهذه النتيجة تؤكد على عدم وجود أثر ايجابي لسعر البترول (PP) على معدل التضخم (INF) وهو مايدل على رفض الفرضية لأولى.

النموذج الرابع:

بالنسبة لهذا النموذج يبقى سعر البترول (PP) كمتغير مستقل و المديونية الخارجية (E) كمتغير تابع، لأختبار الفرضية لأولى وجود أثر ايجابي اي أثر ذو دلالة احصائية لسعر البترول(pp) على المديونية الخارجية (E)حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 29: القدرة التفسيرية للنموذج

القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.869a	.755	.745	5.85648

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 29 أن قيم كل من معالم الارتباط(R) ومعامل التحديد(R^2) ومعامل التصحيح ($\acute{R}^2$) بلغت (0.869). (0.755). (0.745) على التوالي . فبالنسبة لقيمة معامل الارتباط تدل على علاقة ارتباط قوية بين كل من (pp) و(E) اما قيمة معامل االتحديد فهي تدل على أن متغير سعر البترول (PP) يفسر(75.5%) التباين أو من التغير الحاصل في المديونية الخارجية (E) أما (24.5%) من المتغيرات الحاصلة في المديونية الخارجية فترجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم 30: يوضح جدول تحليل التباينANOVA

تحليل التباين ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2641.582	1	2641.582	77.018	.000b
	Résidu	857.460	25	34.298		
	Total	3499.043	26			

المصدر: مخرجات SPSS

يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار(F) المحسوبة بلغت(77.018) وبقيمة مستوى الدلالة (0.000) مما يدل على ان النموذج ذو جودة ومقبول احصائيا أي ذو دلالة احصائية. وبالرجوع الى قيمة مستوى

الدلالة (0.000) فهي اقل من (5%) وبالتالي نرفض فرض العدم الذي يقول أن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل فرضية البديلة التي تقول أنه يوجد أثر معنوي ايجابي ذو دلالة إحصائية لسعر البترول في المديونية الخارجية أي هناك أثر لهذه الاسعار في المديونية الخارجية عند مستوى الدلالة (5%).

الجدول رقم 31: يوضح معالم نموذج الرابع ومعنويا تها

معالم النموذج و معنوياتها

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	31.623	1.953		16.189	.000
	PP	-.297-	.034	-.869-	-8.776-	.000

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 31 معالم النموذج الرابع ومعنوياتها بالتالي نستطيع أن نكون هذا النموذج كما يلي:

$$E=31.623-0.297(PP)$$

حيث تدل قيمة معامل البترول (PP) على أنه كلما زادا سعر البترول بوحدة واحدة تنخفض المديونية الخارجية بمقدار (0.297) وهذه تؤكد على عدم وجود أثر ايجابي لسعر البترول (PP) على المديونية الخارجية (E) وهو مايدل على رفض الفرضية الاولى.

التفسير الاقتصادي:

وجود علاقة طردية مابين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي، في حين وجود علاقة عكسية مابين (PP) وكل من معدل البطالة، معدل التضخم والمديونية الخارجية، تفسر هذه النتائج بأن ارتفاع أسعار البترول يحقق نوعا من النمو الاقتصادي والذي من مؤشراته:

- ✓ ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ انخفاض في معدلات البطالة ودلك بزيادة فرص التشغيل.
- ✓ انخفاض في معدلات التضخم ودلك طريق انخفاض المستوى العام للأسعار.
- ✓ انخفاض في المديونية الخارجية أي العجز في ميزان المدفوعات.

خلاصة:

في هذا الفصل تم القيام بالدراسة التطبيقية لدراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي باعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط باستعمال البرنامج حيث تم دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة وتقدير النموذج SPSS الإحصائي الأمثل، حيث نقبل النموذج الأول إحصائيا وإقتصاديا لأن المعاملات تعتبر موجبة فهي موافقة للنظرية الإقتصادية أي هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي، أي أن الزيادة في أسعار البترول يترتب عن ذلك الزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة

يتفق معظم الخبراء الاقتصاديين إلى أن قطاع البترول هو المحرك الأساسي للاقتصاد والنهوض بالتنمية في اقتصاديات الدول النامية.

والجزائر من بين هذه الدول التي لم تدخر جهودا في تنمية وإصلاح هذا القطاع منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وفي هذه الدراسة حاولنا معرفة العلاقة التي تربط بين سعر البترول والنمو الإقتصادي في الجزائر نظرا لأهمية البترول في هذا البلد على اعتبار انه العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، فمن خلال الدراسة التحليلية تبين أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الصادرات النفطية بصفة خاصة حيث أصبحت العوائد النفطية كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وفي الدراسة القياسية للموضوع حاولنا اسقاط بعض المتغيرات التي من شأنها قياس وتأكد من صحة بعض الفرضيات ولاجابة عن التساؤلات وثم اشكالية الدراسة، وذلك اعتمادا على طريقة الانحدار الخطي البسيط فهي طريق تمكننا من دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، والاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على فصلين ولخصت الدراسة الى مايلي:

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تنص على وجود علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الخام، حيث كلما زادت أسعارالنفط يزداد الناتج المحلي الخام قد تبين صحة الفرضية، وهذا حسب معامل التحديد والمصحح (R^2) و$(\bar{R}^2)$ والذي يشير الى وجود قدرة تفسيرية عالية.

الفرضية الثانية: والتي تنص على وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والمؤشرات الاقتصادية (معدل البطالة، معدل التضخم، المديونية الخارجية)، كما زادت أسعار البترول انخفض معدل البطالة و التضخم والمديونية الخارجية وهذا حسب معامل التحديد والمصحح (R^2) و $(\bar{R}^2)$.

التوصيات والنتائج:

1/- النتائج الموصل اليها: من خلال التطرق إلى أهم الجوانب يمكن إنجازأهم النتائج:

- إن قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري.
- هناك العديد من العوامل التي تحكم أسعار البترول.
- يوجد علاقة طردية بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي في حين وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول والمؤشرات الإقتصادية (معدل البطالة، معدل التضخم، المديونية الخارجية).
- إن طريقة الانحدار الخطي البسيط يمكننا من دراسة الربط أو العلاقة بين المتغيرات الداخلية (المفسر) والخارجية (المفسر).

2/- توصيات الدراسة:

- تنويع الاقتصاد واعطاء الأهمية لتفعيل دور القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي كقطاعات رائدة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- خلق قوانين وتشريعات مرنة تخدم الإستثمارات الأجنبية مباشرة .
- التركيز على المقاولة الوطنية في المرحلة الراهنة وتشجيع المؤسسات المصغرة والمتوسطة.
- خلق استثمارات بديلة تتميز بالطابع التدفقي لرؤوس الأموال.
- إعطاء الأولويات للمنتوج الوطني وتثمين قطاع المناجم، واستغلال الغاز والبترول الصخري والطاقات المتجددة.
- *الإستغلال الأمثل للموارد المالية الناجمة عن إرتفاع أسعار البترول وترشيد النفقات.

قائمة المصادر والمراجع

I/- المصادر :

1. الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.
2. تقارير بنك الجزائر (2000-2015).
3. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة 2002-2003.
4. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد 28 سنة 2001
5. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2001.
6. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2004.
7. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2005.
8. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2006.
9. تقرير الأمين العام السنو ي لمنظمة الأوبك سنة 2007.
10. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008.
11. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2009.
12. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2012.
13. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2013.
14. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2014.
15. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2015.
16. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29 سنة 2002.
17. تقرير بنك الجزائر لسنة 2006.
18. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 7 ديسمبر: 1991.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.
20. الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005.
21. القانون رقم 91-21، يتمم ويعدل القانون 86-14 المؤرخ في 1991/12/4.

II/- المراجع:

1/- الكتب

أ/- العربية:

22. جلال خشيب، **مفاهيم النمو الاقتصادي ونظريات**، دار النشر والتوزيع.

23. جمال حلاوة، علي صالح: **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

24. ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام**، دار النشر والتوزيع سوريا جمعية العلوم الاقتصادية، سنة .

25. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979.

26. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، ط1، 2005.

27. عادل أحمد إبراهيم، تاج السرعثمان، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة جزيرة الورد القاهرة، 2012.

28. عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004.

29. العيد قريسي، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، د.ت، د.ط

30. فريد ريكم شرر، ترجمة علي أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثر بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان سنة 2002.

31. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1999.

32. محمد حافظ الهوان، **التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم**، دار أبو المجد للطباعة، مصر، ط2006.

33. محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، 1999.

34. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص144.

35. نعمت الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.

36. هوشار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، (2005)، ط 1.

37. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ب/- الأجنبية

38. Kareheline schubertk :macroéconomé :comportement croissance :2 éme édition vuilent : France -2000.

2/- البحوث والرسائل العلمية:

39. احمد نصير، **أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013.

40. بلقاسم سرايرس، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2007-2008.

41. بن عيدي صورية، **الجباية والتنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة زيان عاشورة الجلفة، السنة الجامعية 2004-2005.

42. بن ويس خيرة، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: بنوك وأعمال، جامعة سعيدة، 2014-2015.

43. بوخشبة هوارية، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد- مالية دولية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016-2016.

44. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2001-2003**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة: جامعة إبراهيم- كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009-2010.

45. بيطام رتمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، سنة 2015/2014.

46. تاج عبد الكريم، **نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

47. الحاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد التنمية جامعة وهران: (2011-2012).

48. حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2010/2009.

49. خويلدات محمد مجاهد، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

50. د. داودي محمد، **أثر السياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009-2014** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د جامعة تلمسان، كلية علوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي سنة 2015-2016.

51. السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، 1970-2012**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، ورقلة –الجزائر، 2012.

52. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، 1989-2012**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.

53. عثماني انسية، بوحصان لامية، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمرات الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، 12/11 مارس 2013**، جامعة سطيف.

54. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (1970-2006)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008.

55. كاوج شهرزاد- عاشوري كريمة، **أثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: الطرق الكمية في التسيير، جامعة سعيدة، السنة 2015-2016.

56. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على توزيع الداخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013.

57. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013.

58. ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب، المكسيك، تونس والسنغال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، الجزائر.

59. موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، سنة 2009-2010.

60. موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، " دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، سنة 2009-2010.

61. موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، سنة 2009-2010.

62. موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015.

63. نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010.

64. هاشم جمال، **أسواق المحروقات العالمية وإنعكاساتها على سياسة التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر 1996-1997.

3/- المنشورات:

65. بلعزوز بن علي، **عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.

66. بن عزة محمد، شيبي عبد الرحيم، **تربش محمد، فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد**، يوم دراسي، تلمسان، 2016.

67. تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2009، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك).

68. جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، عدد التاسع المجلد الأول جوان، 2016.

69. حبيب قنوني وآخرون، البطالة والتضخم في الجزائر، 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، بسكرة، العدد 11، 2014.

70. طارق قندور، **التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، 6 ماي 2015.

71. الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132 الكويت، 2010.

72. عبد اللطيف مصطفى **وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة** www.digitallibary.univ-batna.dz

73. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، ص 38- www.faculty.mu.du.sa39.

74. كمال بوناح، **التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 26، 2004.

75. مخطط عمل الحكومة، نحو رابع تعديل لقانون المحروقات www.eco-algria.com تاريخ الاطلاع 4 أفريل 2018.

76. و.و روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد 18، ابريل 1962 www.al-hakawati.net

قائمة الملاحق

Corrélations

		PP	INF	CH	E	BCS	GDP
PP	Corrélation de Pearson	1	-.461-*	-.784-**	-.869-**	.680**	.817**
	Sig. (bilatérale)		.016	.000	.000	.000	.000
	N	27	27	27	27	26	27
INF	Corrélation de Pearson	-.461-*	1	.449*	.525**	-.481-*	-.541-**
	Sig. (bilatérale)	.016		.019	.005	.013	.004
	N	27	27	27	27	26	27
CH	Corrélation de Pearson	-.784-**	.449*	1	.894**	-.549-**	-.809-**
	Sig. (bilatérale)	.000	.019		.000	.004	.000
	N	27	27	27	27	26	27
E	Corrélation de Pearson	-.869-**	.525**	.894**	1	-.594-**	-.926-**
	Sig. (bilatérale)	.000	.005	.000		.001	.000
	N	27	27	27	27	26	27
BCS	Corrélation de Pearson	.680**	-.481-*	-.549-**	-.594-**	1	.404*
	Sig. (bilatérale)	.000	.013	.004	.001		.040
	N	26	26	26	26	26	26
GDP	Corrélation de Pearson	.817**	-.541-**	-.809-**	-.926-**	.404*	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.004	.000	.000	.040	
	N	27	27	27	27	26	27

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	PP[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : INF

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.461[a]	.212	.181	8.54580

a. Valeurs prédites : (constantes), PP

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	492.075	1	492.075	6.738	.016[b]
	Résidu	1825.769	25	73.031		
	Total	2317.844	26			

a. Variable dépendante : INF

b. Valeurs prédites : (constantes), PP

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	15.062	2.850		5.284	.000
	PP	-.128-	.049	-.461-	-2.596-	.016

a. Variable dépendante : INF

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	PP[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : CH

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.784[a]	.614	.599	4.74370

a. Valeurs prédites : (constantes), PP

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	896.175	1	896.175	39.825	.000[b]
	Résidu	562.567	25	22.503		
	Total	1458.743	26			

a. Variable dépendante : CH

b. Valeurs prédites : (constantes), PP

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	26.007	1.582		16.437	.000
	PP	-.173-	.027	-.784-	-6.311-	.000

a. Variable dépendante : CH

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	PP[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : E

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.869[a]	.755	.745	5.85648

a. Valeurs prédites : (constantes), PP

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2641.582	1	2641.582	77.018	.000[b]
	Résidu	857.460	25	34.298		
	Total	3499.043	26			

a. Variable dépendante : E

b. Valeurs prédites : (constantes), PP

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	31.623	1.953		16.189	.000
	PP	-.297-	.034	-.869-	-8.776-	.000

a. Variable dépendante : E

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	PP[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : BCS

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.680[a]	.463	.441	8599.385

a. Valeurs prédites : (constantes), PP

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1530082456.706	1	1530082456.706	20.691	.000[b]
	Résidu	1774785986.678	24	73949416.112		
	Total	3304868443.385	25			

a. Variable dépendante : BCS

b. Valeurs prédites : (constantes), PP

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	788.461	2878.589		.274	.787
	PP	226.039	49.693	.680	4.549	.000

a. Variable dépendante : BCS

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	PP[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : GDP

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.817[a]	.668	.655	3492.04891

a. Valeurs prédites : (constantes), PP

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	612837300.994	1	612837300.994	50.256	.000[b]
	Résidu	304860140.173	25	12194405.607		
	Total	917697441.167	26			

a. Variable dépendante : GDP

b. Valeurs prédites : (constantes), PP

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	692.988	1164.755		.595	.557
	PP	142.967	20.167	.817	7.089	.000

a. Variable dépendante : GDP